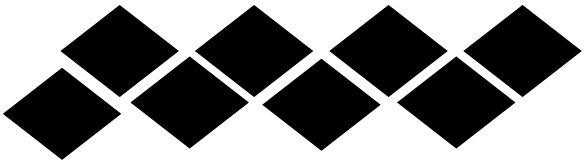

تمكين المرأة في دول حوض النيل:

دراسة في جغرافية السكان والتنمية

د. أحمد فؤاد إبراهيم المغازي

مدرس جغرافية السكان، قسم الدراسات الجغرافية

معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل

جامعة الفيوم

DOI: 10.21608/qarts.2021.84428.1125

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٤ (الجزء الأول) يناير ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

تمكين المرأة في دول حوض النيل:

دراسة في جغرافية السكان والتنمية

إعداد

د. أحمد فؤاد إبراهيم المغازي

مدرس جغرافيا السكان– قسم الدراسات الجغرافية

معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل

جامعة الفيوم.

elmoughazi@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

يعد تحقيق المساواة بين الجنسين أمرًا ذا أهمية في تحقيق التنمية البشرية، والضمانة والركيزة الأساسية التي ينطلق منها المجتمع نحو تحسين آفاق الأسر والمجتمعات المحلية والأمم، ما ينعكس بالنهاية على التعليم والصحة والإنتاج ومستوى الدخل، لذلك أعلنت مبادرة دول حوض النيل التزامها بتحسين دور المرأة، وبناء قدراتها، وتعزيز السياسات الداعمة.

وتأتي أهمية الدراسة من كونها محاولة لإبراز ما تواجهه المرأة في دول حوض النيل من تحديات كبيرة؛ أبرزها عدم المساواة بين الجنسين وأثرها على مسيرة التنمية في دول حوض نهر النيل، وتهدف الدراسة إلى عرض للوضع السكاني بدول حوض النيل، ودراسة مؤشرات عدم المساواة بين الجنسين، كذلك التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتحديد درجة إسهام متغيرات الدراسة في تفسير مستويات التنمية، ثم اقتراح المرتكزات الرئيسة لتعزيز تمكين المرأة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والإقليمي، والأسلوب الإحصائي، والكارتوجرافي، إضافة إلى الاستعانة بمصادر إحصائية عديدة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن إريتريا، إثيوبيا، جنوب السودان، تنزانيا، وبورندي هي الدول الأكثر تعرضًا للعوامل المؤثرة في مستوى تمكين المرأة بدول حوض النيل، والأولى بالرعاية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تمكين المرأة والعمل على سد الفجوة النوعية القائمة بين الذكور والإناث في جميع دول الحوض، – خاصة بالدول الأولى بالرعاية – في مجالات؛ التمكين بالصحة الإنجابية، والتمكين السياسي والتعليمي، وتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، المساواة بين الجنسين، الكوتا النسائية.

المقدمة:

تعد المساواة بين الجنسين حق من حقوق الانسان، وشرطًا أساسيًا لدفع عجلة التنمية والحد من الفقر، فالدفع بالمساواة بين الجنسين هي الضمانة والركيزة الأساسية التي ينطلق منها المجتمع نحو تحسين آفاق الأسر والمجتمعات المحلية والأمم، ما ينعكس في النهاية على التعليم والصحة والإنتاج ومستوى الدخل.

كما يعد تحقيق المساواة بين الجنسين أمرًا ذا أهمية في تحقيق التنمية البشرية إذ ينطوي على تلبية احتياجات المرأة والرجل على حد السواء، حيث تم التأكيد على أهمية المساواة بين الجنسين في عملية التنمية، وعلى ضرورة رصد التقدم نحو تحقيقها في العديد من المؤتمرات، والاتفاقيات والإعلانات الدولية، وكذلك عبر إنشاء لجان وهيئات خاصة ضمن المنظومة الدولية، وشدد كل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة (٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن (٦-١٢ مارس ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، بيجين (٤- ١٥) سبتمبر ١٩٩٥م على هذه الأهمية، حيث تعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شروطًا مسبقة للتنمية الفعالة والمستدامة وللاستمتاع بحقوق الإنسان الشاملة (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٥، ص٥).

إلا أن المجتمعات البشرية وبحكم البيئة والعادات والتقاليد المتوارثة والاختلافات والتباينات المكانية أدت إلى تراجع دور المرأة كثيرًا – خاصة في مجتمعات الدول النامية-، وظهور فجوة بين الإناث والذكور، وذلك لصالح الرجل.

ويشكل عدم المساواة بين الجنسين عائقًا رئيسًا أمام التنمية البشرية، وعلى الرغم من أن الفتيات والنساء قد قطعن خطوات طويلة منذ عام ١٩٩٠ نحو الإنصاف بين الجنسين، إلا أنهن لم يحققن بعد هذا الإنصاف، حيث تشكل المعوقات التي تواجهها مصدرًا رئيسًا لعدم المساواة؛ مثل التمييز في مجالات الصحة والتعليم والتمثيل السياسي

وسوق العمل وكثيرًا ما يترتب على ذلك نتائج سلبية تؤثر على تنمية قدراتهن وحرية اختيارهن(١).

وينظر إلى تمكين المرأة على أنه عملية ذات أبعاد وتجليات مختلفة، منها الاجتماعية متعددة الأبعاد، والأخرى تغييرية تفاعلية تنموية، وهو ما يعني إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أدنى، ووفقًا لتعريف صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونيفيم) يعني التمكين: "العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة التغلب على العقبات و أوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم"، على حين تذهب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) إلى أن التمكين هو "تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديًا وجماعيًا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها؛ فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل" (الأحمد، ٢٠١٦، ص ١٧).

وبمقارنة التعريفين يبدو أنه بينما يتسع تعريف اليونيفيم ليشمل كل الفئات المضطهدة أو المقهورة وعلى رأسها النساء؛ فإن تعريف الإسكوا يقتصر على المرأة دون سواها من الفئات المضطهدة.

وقد أعلنت مبادرة دول حوض النيل التزامها بتحسين دور المرأة، وإقامة مراكز تنسيق للنوع في الوزارات ذات الصلة لمساعدتهم على تعميم المنظور النوعي في قطاعاتهم، ونتج عن ذلك إنشاء شبكة لمناصرة المرأة وتعزيز التواصل بين نساء دول حوض النيل وإدماج قضايا النوع في سياسات وبرامج المياه، وجعل المرأة في وضع أفضل لشغل مناصب صنع القرار والإدارة في المشاريع والحكومة، وذلك من خلال

وضع النساء بحزم في الصورة، وضمان فوائد عادلة من المشاريع الاستثمارية، وبناء قدرات المرأة، وتعزيز السياسات الداعمة (Nile Basin Initiative, 2015, P. 6)

ويمكن رصد مستوى تمكين المرأة في دول حوض النيل باستخدام عدة مؤشرات؛ الأول: مؤشر المساواة النوعية Gender Equality Index، الذي يتناول ثلاثة أبعاد هي؛ إتاحة الفرص الاقتصادية، والتنمية البشرية، والأطر التشريعية والمؤسسية، والثاني: مؤشر التنمية النوعي Gender Development Index، ويتناول أبعاد؛ الصحة، والتعليم، وعدالة الحصول على الفرص الاقتصادية، والثالث: مؤشر عدم المساواة بين الجنسين Gender Inequality Index، وسوف تعتمده الدراسة ويتناول ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية (حالات الوفيات المرتبطة بالولادة، حالات الولادة بين المراهقات)، التمكين (نسبة المقاعد النيابية للنساء، ونسبة التحصيل الدراسي للنساء في التعليم العالي والثانوي)، والنشاط الاقتصادي (نسبة النساء من إجمالي القوي العاملة)، وكلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على مساواة أكثر بين الجنسين.

منطقة الدراسة:

تضم منطقة الدراسة إحدى عشر دولة يربطها جميعا نهر النيل الذي يبلغ طوله ٦٦٧٠ كم ويقطع نحو ٣٥ درجة عرضية من ٤ جنوبا إلى٣١ شمالًا، كما في الشكل (١)، ولا يوجد نهر آخر يشبه نهر النيل في اختراقه لهذا العدد من دوائر العرض، ما أدى اختلاف اللهجات واللغات والسلالات والديانات والحضارات من المنابع الاستوائية في الجنوب إلى البحر المتوسط في الشمال.

وتطل إريتريا، السودان، ومصر على الساحل الغربي للبحر الأحمر، في حين تطل مصر فقط على البحر المتوسط، وتطل كينيا، وتنزانيا على المحيط الهندي.

شكل (١) الموقع الجغرافي والعلاقات المكانية لدول حوض النيل.

مشكلة الدراسة:

يوجد العديد من التحديات التي تركت آثارها وما زالت على مسيرة التنمية بدول حوض النيل، ومنها عدم المساواة بين النوعين، وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

- كيف يؤثر عدم المساواة بين النوعين على مسيرة التنمية في دول حوض النيل؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مستويات مؤشر عدم المساواة بين النوعين في دول حوض النيل؟
- كيف تؤثر العلاقة بين متغيرات الدراسة على مستويات التنمية بدول حوض النيل؟
- ما درجة إسهام متغيرات الدراسة في تفسير مستويات التمكين والتنمية في دول الحوض؟
- ما سبل تعزيز وضع المرأة والعمل على الحد من الفوارق بين النوعين؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها محاولة لإبراز ما تواجهه المرأة في دول حوض النيل من تحديات كبيرة تؤثر على دورها وتعوق تقدمها، مما يؤثر سلبًا على حجم التنمية بمجتمعات دول حوض النيل حيث الارتباط الوثيق بين عدم المساواة بين الجنسين ومتطلبات تحقيق التنمية بدول حوض النيل.

أهداف الدراسة:

- قراءة للوضع السكاني بدول حوض النيل.
- دراسة مؤشرات عدم المساواة بين النوعين في دول حوض نهر النيل.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المؤثرة على مؤشرات عدم المساواة في الصحة الإنجابية، والتمكين السياسي والتعليمي، والمشاركة في سوق العمل، وذلك في دول حوض نهر النيل.
- تحديد درجة إسهام متغيرات الدراسة في تفسير مستويات التنمية في دول حوض النيل.
- اقتراح المرتكزات الرئيسة لتحسين وضع المرأة والعمل على الحد من الفوارق بين النوعين في مؤشرات عدم المساواة بينهما.

فرضية الدراسة:

يمكن لحالة عدم المساواة بين النوعين في دول حوض النيل أن تكون بمثابة قوة ضاغطة على التنمية.

حدود الدراسة:

تشمل الدراسة تحليل تطور وضع تمكين المرأة بدول حوض النيل باستخدام مؤشر عدم المساواة بين النوعين بالفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٩).

مناهج الدراسة ومصادرها:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وكذلك المنهج الإقليمي، والمنهج التاريخي، والأسلوب الإحصائي، والأسلوب الكارتوجرافي، إضافة إلى الاستعانة بمصادر إحصائية عديدة للدراسة، وهي:

١- الأمم المتحدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، وشبكة المعلومات السكانية.

٢- البنك الدولي: البيانات، المؤشرات.

٣- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦ تنمية للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2018 Statistical Update)

الدراسات السابقة:

- **(دراسة برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٥): عن سياسة المساواة بين الجنسين ٢٠١٥- ٢٠٢٠**، التي تعرضت للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمل البرنامج، وهدف السياسة وغاياتها، والاستراتيجية المستخدمة ذات المسارين، والتي تعتمد على جمع وتحليل واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، ثم تعمم الاعتبارات الجنسانية، من التقدير الأولي للاحتياجات حتى التقييم النهائي، وخلصت الدراسة إلى أن المساواة بين الجنسين، والتمكين للمرأة هما مسؤولية الجميع، ورصدت

التغيرات التي يجب أن تحدث في الموارد البشرية، وتنمية القدرات، والاتصالات، والمعارف، والشراكات، والموارد المالية.

- **دراسة (Omotosho, B. J., 2015)، عن الاتحاد الإفريقي والمساواة بين الجنسين**، وتناولت دور الاتحاد الإفريقي في معالجة قضايا المساواة وتمكين المرأة في السنوات العشر الأخيرة، وضرورة أن يكون مستوى التكافؤ بنسبة ٥٠/٥٠ والاستفادة من قدرات المرأة في معالجة الصراعات، والإزالة الكاملة للأدوار التقليدية للجنسين والقوالب النمطية الموجودة في بعض المجتمعات، وأن تكون البيئة الاجتماعية أكثر دعما للتوازن ومشاركة الرجال والنساء في صنع القرار.

- **دراسة مجموعة بنك التنمية الإفريقي (African Development Bank Group ,2016) عن حالة المساواة بين الجنسين في إفريقيا:** الاتجاهات والتحديات والفرص، التي أكدت على ضرورة تمكين المرأة والرجل من الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال ضمان أن تكون الفرص الاقتصادية شاملة للجنسين، وضمان المشاركة في صنع القرار– على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي والوطني–، واوضحت الدراسة أن الفروق بين الجنسين لا تزال موجودة في المشاركة في القوى العاملة، والوضع القانوني، والحالة الصحية، وصنع القرار، والعنف. وأوصت الدراسة بأربع أولويات لتعزيز المساواة بين الجنسين في إفريقيا وهي: تعزيز الوضع القانوني للمرأة، وتقليل عبء العمل الكلي للمرأة، وخفض معدل وفيات الأمهات، ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- **وفي دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٧)**، قدمت صورة متنوعة للديناميكيات القائمة على النوع، حيث يدعم بعض الرجال بشكل عام بعض أشكال المساواة بين الجنسين، ويظهر الحاصلون على مستوى تعليمي مرتفع،

والذين لديهم أمهات متعلمات، مستويات أعلى من الاتفاق على الاتجاهات التي تدعم المساواة بين الجنسين بدرجة ذات دلالة إحصائية.

وبالرغم من تبني بعض الرجال لآراء تتسم بالعدالة والمساواة، إلا أن الدراسة تؤكد على تسلط الرجال على تحركات النساء، وقدرتهن على اتخاذ القرار، وقد رفض المشاركون من الذكور على نطاق واسع إمكانية تولي المرأة للمناصب التنفيذية العليا، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الالتزام بين القطاعات المتعددة، من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات مثل التعليم، والصحة، والاقتصاد.

– دراسة صندوق الأمم المتحدة للسكان عن العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات لكفالة حقوق الصحة الإنجابية والجنسية، (صندوق الأمم المتحدة للسكان،٢٠١٧)، التي أكدت على أن تحسين وضع النساء والفتيات وتعزيز حقوقهن يمكن أن يعود بالفائدة على المجتمع ككل، فضمان الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، من بين التدابير الهامة الأخرى التي من شأنها تحسين صحة الأسر والمساهمة في الرفاه الاقتصادي للمجتمعات بأكملها, وعرضت الدراسة للقضايا الرئيسة حول تمكين المرأة من الصحة الإنجابية والتمكين التعليمي والسياسي والاقتصادي، ثم تطرقت إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأكدت الدراسة على أنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين دون إشراك الرجال والفتيان، ولكن التغيير يحدث ببطء.

وباستعراض الدراسات السابقة نجدها لم تتعرض بشكل مباشر لدراسة قضية تمكين المرأة بدول حوض النيل، وهو ما شكل دافعًا قويًا لتناول هذا الموضوع.

مفاهيم الدراسة:

– **تمكين المرأة:** عملية تحقق المرأة من خلالها اختيارها، وقوتها، وخياراتها، والتحكم والوسيلة في حياتها، وهي هدف بحد ذاته، ولكي يتحقق التمكين يجب أن يكون لدى المرأة، ليس فقط قدرات متساوية والحصول بالتساوي على الموارد والفرص مثل الرجل، وإنما ان تكون لديها أيضًا الوسيلة لاستخدام هذه الحقوق والفرص؛ لكي تحدد اختياراتها وقراراتها كعضو كامل ومتساو في المجتمع، وتشمل الأنواع الرئيسة للتمكين؛ التمكين الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي، والتمكين القانوني، والتمكين المؤسسي.

– **المساواة بين الجنسين:** هي حالة يتمتع فيها النساء والرجال بالحقوق والفرص والاستحقاقات على قدم المساواة، مع احترام الفروق بينهم، وتشير عبارة المساواة بين الجنسين إلى المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، والمساواة لا تعني أن النساء والرجال سيصبحون متشابهين، بل أن حقوقهم ومسؤولياتهم وفرصهم لن تتوقف على ما إذا ولدوا ذكورًا أو إناثا، وتعني المساواة بين الجنسين أن تؤخذ في الاعتبار مصالح واحتياجات وأولويات كل من المرأة والرجل، مع الاعتراف بتنوع مختلف فئات النساء والرجال، والمساواة بين الجنسين ليست شأنا خاصا بالمرأة؛ بل ينبغي أن يكون الرجال والنساء معنيين بهذا الشأن ومشاركين فيه، وتعتبر المساواة بين المرأة والرجل مسألة من مسائل حقوق الإنسان وشرطًا مسبقًا لتنمية مستدامة محورها الإنسان ومؤشرا لها (فيدوتوف، ٢٠١٨، ص ٣٨).

– **الجنسانية:** تشير إلى أدوار وسلوك وتوقعات محددة اجتماعيا؛ ويستند نوع الجنس إلى خصائص تشريحية وبيولوجية تفرق بين الذكور والإناث، ويعد إدراك العلاقة بين الجنسين من الأمور الهامة؛ لأن أدوار الجنسين يمكن أن تختلف فيما بين الثقافات وتتغير بمرور الوقت.

– **الكوتا النسائية:** يُعرف نظام الكوتا بشكل عام على أنه تخصيص عدد من المقاعد أو الوظائف في هيئة مؤسسية، ويكون ذلك التخصيص لفئة معينة، بينما تُعرف الكوتا النسائية في الانتخابات بأنها إحدى التدابير الخاصة المؤقتة التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة المشاركة السياسية للمرأة، وتمثيلها في الهيئات المنتخبة، وهي عبارة عن سياسات عامة وإجراءات قانونية وتنظيمية تعتمدها الدول.

محتوى الدراسة:

– **مقدمة.**

أولًا: بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بدول حوض النيل.

ثانيًا: مؤشر عدم المساواة بين النوعين بدول حوض النيل.

ثالثًا: مكونات مؤشر عدم المساواة بين النوعين بدول حوض النيل.

١– الصحة الإنجابية.

٢– التمكين السياسي والتعليمي.

٣– المشاركة في سوق العمل.

رابعًا: رصد أولويات الرعاية لتعزيز تمكين المرأة في دول حوض النيل.

خامسًا: النتائج والتوصيات.

أولًا: بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بدول حوض النيل:

يضم حوض نهر النيل إحدى عشرة دولة تبلغ مساحتها ٨.٩ مليون كم^{٢}. بنسبة ٢٩.٦٪ من إجمالي مساحة قارة إفريقيا، ويعيش في هذه المنطقة نحو ٥٣٨.٣ مليون نسمة بنسبة ٤١.٣٪ من إجمالي سكان القارة عام ٢٠١٩م، تشكل المرأة منهم نصف العدد تقريبًا في جميع دول الحوض، كما توضح بيانات الجدول (١)، وهي بذلك تعد كتلة بشرية كبيرة وسوق ضخم، ويتأثر توزيع السكان بعوامل متعددة ومتنوعة؛ منها

الطبيعي ومنها البشرى؛ ويعد عامل المياه هو العامل الرئيس المحدد لتوزيع السكان بدول حوض النيل، ففي الشمال بمصر والسودان يتمركز السكان حول النهر في وادية، وخاصة في مصر التي يتركز أكثر من ٩٩٪ من إجمالي عدد السكان بها في الوادي والدلتا، في حين يتحكم المطر في توزيع السكان في دول المنابع، ويتسم توزع السكان في دول حوض النيل بهيمنة سكان الريف بمتوسط ٧٣.٤٪، مقابل ٢٦.٦٪ من إجمالي عدد السكان بالحضر[٢].

جدول (١) بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م

الدول	عدد السكان بالمليون نسمة	النسبة	معدل النمو السنوي ٢٠١٤/ ٢٠١٩	السنوات اللازمة لتضاعف السكان	دليل التعمر	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر التنمية البشرية للذكور	مؤشر التنمية البشرية للإناث
مصر	١٠٠.٤	18.6	٢.١	٣٣.٣	15.7	0.707	٠.٧٣٩	٠.٦٥٢
كينيا	٥٢.٦	9.9	٢.٦	٢٦.٩	6.7	0.601	٠.٦٢٠	٠.٥٨١
اوغندا	٤٤.٣	8.2	٣.٤	٢٠.٦	5.2	0.544	٠.٥٨٢	٠.٥٠٣
رواندا	١٢.٦	2.3	٢.٥	٢٨.٠	6.8	0.543	٠.٥٥٨	٠.٥٢٨
تنزانيا	٥٨.٠	10.8	٣.٢	٢١.٩	7.1	0.529	٠.٥٤٢	٠.٥١٤
السودان	٤٢.٨	8.0	٢.٤	٢٩.٢	8.2	0.510	٠.٥٤٢	٠.٤٦٦
اثيوبيا	١١٢.١	20.8	٢.٦	٢٦.٩	8.4	0.485	٠.٥٢٧	٠.٤٤٢
الكونغو	٨٦.٨	16.1	٣.٤	٢٠.٦	6.4	0.480	٠.٥٢٠	٠.٤٣٩
اريتريا	٦.١	1.1	٢.٢	٣١.٨	6.2	0.459	–	–
بورندى	١١.٥	2.1	٣.١	٢٢.٦	5.5	0.433	٠.٤٣٢	٠.٤٣٢
ج. السودان	١١.١	2.1	٣.١	٢٢.٦	8.2	0.433	٠.٤٥٦	٠.٣٨٤
الجملة	538.3	١٠٠	٢.٧	٢٥.٩	٧.٧	٠.٥٢٠	٠.٥٠٢	٠.٤٤٩

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً علي:

The World Bank, Data, Indicator:
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL(Accessed ١٨/٢/٢٠٢١)
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL.FE.ZS(Accessed ١٨/٢/20٢١)
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW(Accessed ١٩/٢/20٢١)

- UNDP (2020) Human Development Report 2020, The next frontier, Human development and the Anthropocene, United Nations Development Programme, New York, USA. Table 1 P.343 :346
- United Nations Development Programme ,Human Development Reports : Gender Inequality Index (GII)
http://hdr.undp.org/en/content/download-data(Accessed 14/2/2021)
-United Nation, Department of Economic and Social Affairs, Population Dynamics, world Population prospects 2019:
https://population.un.org/wpp/Download/SpecialAggregates/EconomicTrading/(Accessed 22/2/2021)

ويتضح من بيانات الجدول (١) تفاوت دول حوض النيل من حيث بعض مؤشرات وملامح سكانها على النحو التالي:

١- **التباين المكاني لتوزيع أحجام سكان دول حوض النيل:** يعيش في هذه المنطقة نحو ٥٣٨.٣ مليون نسمة بنسبة ٤١.٣٪ من إجمالي سكان قارة إفريقيا عام ٢٠١٩م. وهي بذلك تعد كتلة بشرية كبيرة وسوق ضخم، منهم ١٠٠.٤ مليون نسمة في مصر بنسبة ١٨.٦٪ من إجمالي سكان دول حوض النيل، وعلى مستوى دول الحوض تتفاوت أحجام السكان فيما بينها على النحو الذي تعكسه بيانات الجدول (١) والشكل (٢) ومنهما يمكن تقسيم هذه الدول إلى الفئات التالية:

- **<u>دول كبيرة جدًا في الحجم السكاني</u>:** وتضم الدول التي يزيد حجم سكانها على ١٠٠ مليون نسمة ويمثلها إثيوبيا بشرق دول الحوض، ومصر بشماله، وتستحوذ هذه الفئة على أكثر من ٢١٢.٥ مليون نسمة، تشكل ما يقرب من خمسي (٣٩.٥) حجم سكان دول الحوض.

- **<u>دول كبيرة الحجم</u>:** وتشمل الفئة التي يتراوح حجم سكانها ما بين ٥٠ لأقل من ١٠٠ مليون نسمة، وتتوزع في نطاق متصل بجنوب الحوض يضم دول؛ كينيا، تنزانيا، والكونغو، ويعيش بها 197.4 مليون نسمة، تمثل أكثر من ثلثي (٣٦.٦) حجم سكان دول الحوض.

- **دول متوسطة الحجم:** ويمثلها الدول التي يتراوح حجم سكانها ما بين ٢٥ لأقل من ٥٠ مليون نسمة، وتشمل دولتي أوغندا والسودان ويقطنهم ٨٧.١ مليون نسمة، يشكلون ١٦.٢٪ من سكان دول الحوض.

- **دول صغيرة الحجم السكاني:** وتتوزع بشكل مبعثر لتضم دول؛ رواندا، بورندي، جنوب السودان، إريتريا، ويعيش بهم ٤١.٣ مليون نسمة، يمثلون ٧.٧٪ من إجمالي سكان دول حوض النيل.

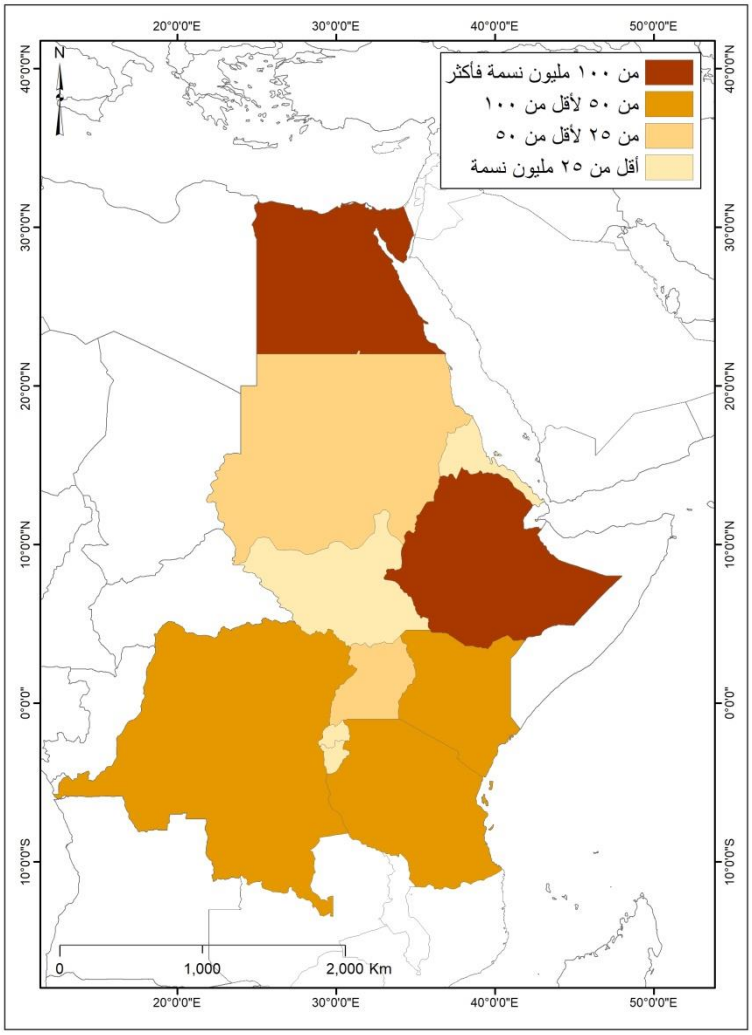

شكل (٢) التباين المكاني لتوزيع أحجام سكان دول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

٢- التباين المكاني لمعدلات نمو سكان دول حوض النيل:

هناك اهتمام متزايد بدراسة تأثير معدل النمو السكاني السريع على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولحماية الرفاهية للسكان والتمكين للمرأة في دول حوض النيل، ويوضح الجدول (١) والشكل (٣) معدل النمو السنوي للسكان بدول الحوض بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٩م، ومنه يتضح أن معدل النمو السنوي للسكان بدول الحوض (٢.٧٪ سنويا) يتسم بالارتفاع عن المعدل سواء بإفريقيا (٢.٣٪ سنويا)، أو بالعالم (١.١٥٪ سنويا)، وحققت دول أوغندا، والكونغو، تنزانيا، وبورندي، وجنوب السودان معدل نمو سنوي أعلى من متوسط معدل النمو في دول الحوض وفى إفريقيا.

وتتفاوت معدلات نمو سكان دول حوض النيل على النحو الذي يوضحه الجدول (١) السابق والشكل (٣) ومنهما يتبين الآتي:

- **دول معدل النمو بها ٣٪ سنويًا فأكثر:** وتنتشر في نطاق متصل بوسط وجنوب دول الحوض لتضم دول؛ جنوب السودان، أوغندا، تنزانيا، بورندي، والكونغو.

- **دول المعدل بها من ٢.٥٪ لأقل من ٣٪ سنويًا:** وتتوزع بشرق وجنوب شرق الإقليم، ويمثلها دول إثيوبيا، كينيا، ورواندا، حيث لعبت العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا مؤثرًا وحاسمًا في ارتفاع معدل النمو السكاني في هذه الدول بهاتين الفئتين، وذلك بسبب ارتفاع قيمة خط الفقر الوطني المرتفع وخاصة بدول بروندي (٦٤.٦٥)، والكونغو الديمقراطية (٦٣.٦٪)، وجنوب السودان (٥٠.٦٪)[٣]، كذلك البطالة بما توفره من وقت الفراغ للأنشطة الجنسية، وخاصة في جنوب السودان (١٢٪)، والكونغو (٩.٤٪)[٤] ، وعملت الحرب الأهلية، وانعدام الأمن، وما تبعها من عمليات القتل الجماعي المرتبطة على حرص السكان على تعويض النقص السكاني عن طريق زيادة معدل النمو السكاني، كذلك ساهمت بشكل غير مباشر في النمو السكاني عن طريق تعميق الفقر، ومنع الوصول

إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، ولعل خير مثال على ذلك ما يدور حاليًا في دولة جنوب السودان.

وكانت الأمية أحد أسباب ارتفاع المعدل، وهو ما يظهر بوضوح بدول؛ جنوب السودان (٦٨٪)، وإثيوبيا (٥١٪)، وأوغندا (٢٦.٢٪)، والكونغو الديمقراطية (٢٢.٨٪)، مصحوبًا بانخفاض فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، وعدم القدرة على تحمل التكاليف، والمخاوف من الآثار الجانبية، والشكوك حول فعالية هذه الوسائل، مما يؤدى إلى عدم المباعدة بين الولادات.

وعمل ارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة وانخفاض معدلات الوفيات، والتحسينات الأخيرة في الصحة العامة، ومستويات المعيشة على زيادات في معدلات المواليد وانخفاض في وفيات الأمهات، والأطفال، وكبار السن، إضافة إلى ضعف مستوى تمكين المرأة وقلة مساهمتها في دخل الأسرة الأثر البالغ في ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان في معظم دول حوض النيل، أيضًا طبيعة الثقافة السائدة والتقاليد التي مازالت تنظر إلى الأسرة كبيرة العدد كمصدر للقوة والثروة والأمن، وخاصة بالريف، علاوة على طبيعة النشاط الاقتصادي في العديد من المناطق الريفية بمعظم دول الحوض، التي لا تزال تقليدية تمامًا وتتميز بعمالة بشرية مكثفة مما يتطلب المزيد من القوى العاملة من أجل زيادة الإنتاج، والتي تؤدي إلى الزيادة في عدد السكان عبر الزواج المبكر وتعدد الزوجات.

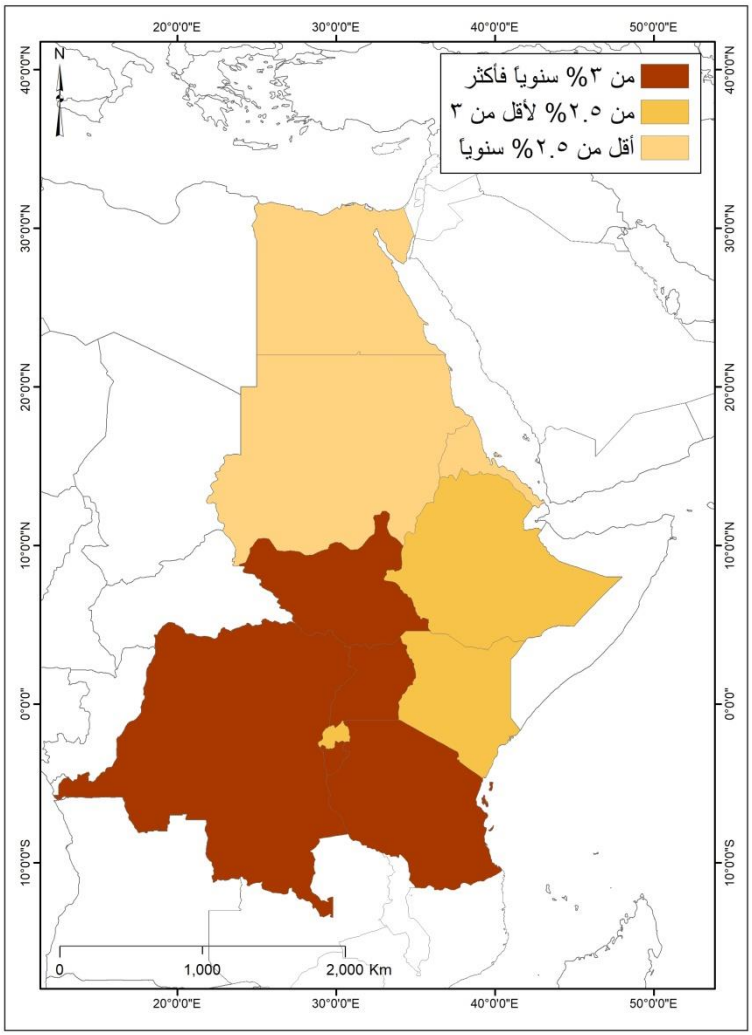

شكل (٣) التباين المكاني لمعدلات نمو سكان دول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

ويعكس معدل النمو السنوي المرتفع حجم التحديات التي تنتظر دول حوض النيل جميعها، وخاصة التي سيتضاعف عدد السكان بهم قبل ربع قرن من الآن، وهى؛ أوغندا، والكونغو، وتنزانيا، وبورندي، وجنوب السودان، ثم كينيا، رواندا، والسودان، أثيوبيا التي سيتضاعف عدد السكان بهم في أقل من ٣٠ عام من الآن، وما يترتب عن

ذلك من احتياج هذه الدول من متطلبات التنمية وسد الفجوة النوعية، كذلك يتضح أن جميع دول الحوض تصنف بأنها تمر بمرحلة الفتوة الديمغرافية[٥]، عدا مصر التي حققت نسبة ١٥.٧٪ وبذلك تعد في بداية مرحلة النضج السكاني.

- دول معدل النمو بها أقل من ٢.٥٪ سنويًا: وتوزعت بشمال وشرق الإقليم لتشمل مصر، والسودان، وإريتريا، وهي دول مرت بمرحلة النمو السكاني المبكر فاستوجب ذلك رسم سياسات سكانية باكرة فيها تقوم على ضبط معدلات نمو سكانها بما يتلاءم مع نمو مواردها، ولعب الأديان دورًا إيجابيًا في خفض المعدل - الاسلام ٢٩.٦٪، المسيحية ٦٤.٦٪، ديانات أخرى ٥.٨٪[٦]- بما تدعو إليه من عدم الاتصال الجنسي خارج إطار الزواج الرسمي مما يترتب علية انخفاض جزئي لمعدل الخصوبة.

٣- التباين المكاني لمؤشر التنمية البشرية في دول حوض النيل:

يتيح مؤشر التنمية البشرية (HDI) تعرف وتقييم الجهود التنموية في مختلف البلدان، وتبادل الخبرات والاستفادة منها، وتجاوز الأخطاء وإصلاح البرامج، وذلك من خلال ثلاثة أبعاد أساسية في التنمية البشرية: حياة طويلة، الصحة، الوصول إلى المعرفة ومستوى معيشي لائق، ووفقًا لبيانات الجدول (١) والشكل (٤) فقد سجلت جميع دول حوض النيل قيمة أقل من المتوسط العالمي لقيمة مؤشر التنمية البشرية عام ٢٠١٩، وحلت مصر في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة بالمرتبة ١١٦، وكينيا في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة بالمرتبة ١٤٣، في حين حلت باقي دول حوض النيل في نطاق جغرافي متصل بمجموعة التنمية البشرية المنخفضة من المرتبة ١٥٩ لأوغندا، وحتى المرتبة ١٨٥ لجنوب السودان من إجمالي ١٨٩ دولة شملهم التقرير.

وعلى مستوى النوع وبدراسة بيانات الجدول (١) اتسم مؤشر التنمية البشرية للإناث بانخفاضه عن نظيره بالذكور في جميع دول حوض النيل – عدا بورندي التي اتسم المؤشر بها بالانخفاض والتساوي فيما بين الإناث والذكور– ما يؤكد حجم الفجوة النوعية ما بين الإناث والذكور، وذلك لصالح الذكور، وإن اختلفت حدة الفوارق من دولة إلى أخرى، ما يتطلب بذل مزيد من الجهود لتقليص هذه الفجوة.

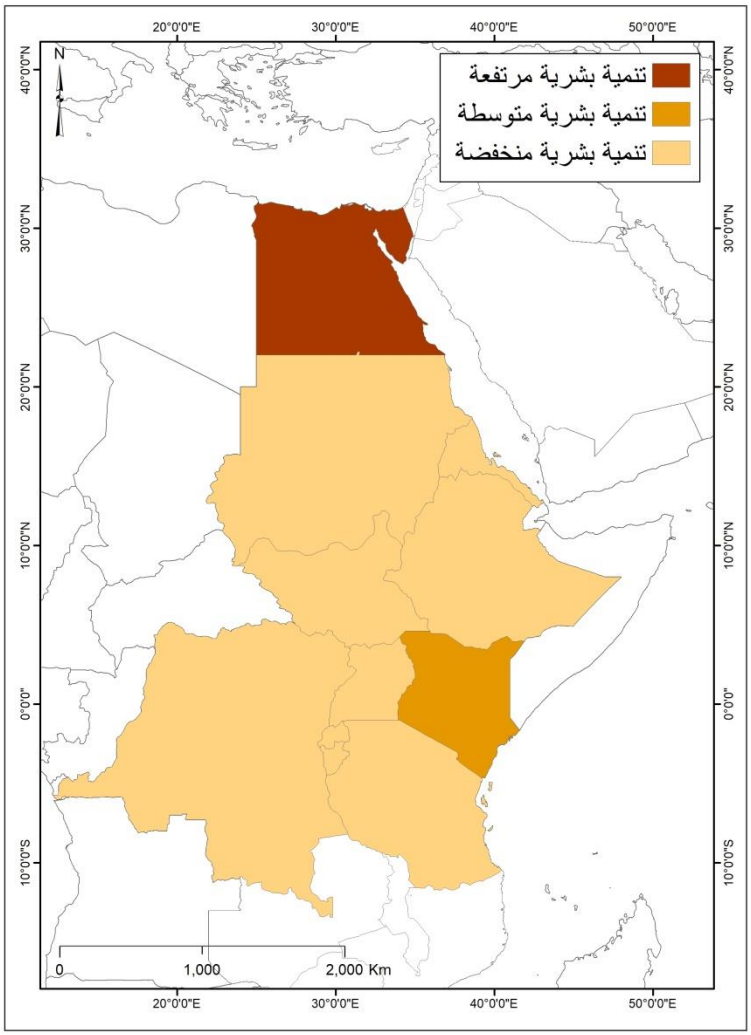

شكل (٤) التباين المكاني لمؤشر التنمية البشرية في دول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

ثانيًا: مؤشر عدم المساواة بين النوعين بدول حوض النيل:

يتضمن هذا المؤشر مقياسًا مركبًا للفوارق بين الجنسين في أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل، وتقاس الصحة الإنجابية بمؤشرين هما نسبة وفيّات الأمهات ومعدل الولادات في سن المراهقة؛ ويقاس التمكين بعدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس النيابية، ونسبة الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي على الأقل؛ وتقاس المشاركة في سوق العمل بالمشاركة في القوى العاملة، ويشير انخفاض قيمة دليل الفوارق بين النوع إلى انخفاض الفوارق بين الجنسين، والعكس صحيح (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٦، ص٧)، وبدراسة بيانات الجدول (٢) والشكل (٥) يتبين ما يلي:

– اتجه مؤشر عدم المساواة بين الجنسين نحو التحسن بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل بين بداية الفترة ونهايتها.

– حققت رواندا قيمة مؤشر أفضل من متوسط الدول النامية (٠.٤٦٣)، والعالم (٠.٤٣٦)، عام ٢٠١٩، وحققت مصر قيمة مؤشر أفضل من متوسط الدول النامية فقط (٠.٤٤٩)، في حين كانت قيمة المؤشر في باقي دول الحوض أقل من متوسط الدول النامية ومتوسط العالم.

جدول (٢) تطور مؤشر عدم المساواة بين الجنسين بدول حوض النيل (٢٠٠٥-٢٠١٩) [٧]

السنة	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٩
بروندي	٠.٥٦٧	٠.٥٣٢	٠.٥٠٩	٠.٥٠٤
كونغو	٠.٦٥٤	٠.٦٦١	٠.٦٤١	٠.٦١٧
مصر	٠.٥٧٩	٠.٥٧٩	٠.٤٥٢	٠.٤٤٩
اثيوبيا	٠.٦٢٢	٠.٥٨٧	٠.٥٣٤	٠.٥١٧
كينيا	٠.٦٤٥	٠.٥٩٤	٠.٥٣٧	٠.٥١٨
رواندا	٠.٤٩٥	٠.٤٤٥	٠.٤١٢	٠.٤٠٢
السودان	٠.٦٦٤	٠.٦١٦	٠.٥٦٤	٠.٥٤٥
تنزانيا	٠.٥٩٧	٠.٥٧٧	٠.٥٦٥	٠.٥٥٦
أوغندا	٠.٥٩٥	٠.٥٧١	٠.٥٤٤	٠.٥٣٥
الدول النامية	٠.٥٢٤	٠.٥٠١	٠.٤٧٥	٠.٤٦٣
العالم	٠.٤٩٣	٠.٤٧٣	٠.٤٤٩	٠.٤٣٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على:

-United Nations Development Programme, Human Development Reports : Gender Inequality Index (GII)
http://hdr.undp.org/en/indicators/68606#(Accessed ٢٠/٢/20٢١)

– حققت رواندا في عام ٢٠١٩م المرتبة الأولى في مستوى مؤشر عدم المساواة بين الجنسين بدول حوض النيل (المرتبة ٩٢ عالميًا من بين ١٨٩ دولة شملها التقرير[٨]) بقيمة مؤشر قدرة ٠.٤٠٢، وهو ما يعد أفضل من المتوسط العالمي (٠.٤٣٦)، على الرغم من احتلال رواندا للمرتبة الـ ١٦٠ في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٩م، وتصنيفها بمستوى التنمية المنخفضة، وتليها مصر بالمرتبة الثانية (١٠١ عالميًا)، وبروندي بالمرتبة الثالثة (١١٤ عالميًا)، وإثيوبيا بالمرتبة الرابعة (١٢١ عالميًا)، وأوغندا بالمرتبة الخامسة (١٢٦ عالميًا)، ثم تنزانيا بالمرتبة السادسة (١٣٠عالمياً)، على الرغم من احتلال كينيا للمرتبة الـ ١٤٣ في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٩م، وتصنيفها بمستوى التنمية المتوسطة، ومصر بالمرتبة الثانية، على الرغم من احتلال

مصر للمرتبة الـ ١١٦، وتصنيفها بمستوى التنمية المرتفعة، والسودان بالمرتبة الثامنة (١٣٩عالميا)، وبالمرتبة الأخيرة الكونغو الديمقراطية (١٥٢عالميًا) بقيمة مؤشر قدرة ٠.٦١٧، وتصنيفها بمستوى التنمية المنخفضة بالمرتبة ١٧٥ عالميًا.

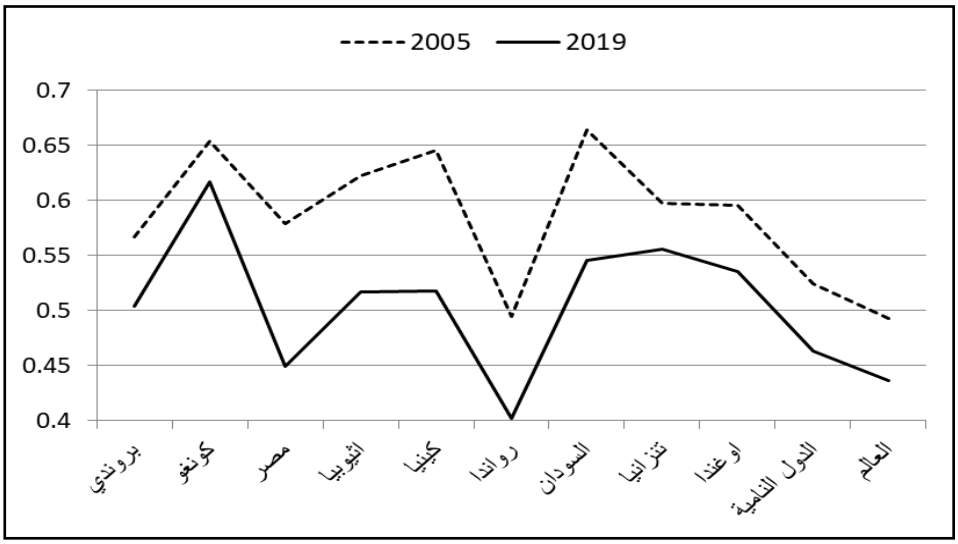

شكل (٥) تطور مؤشر عدم المساواة بين الجنسين بدول الحوض ما بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٩م.

كذلك بدراسة بيانات الجدول والشكل يمكننا تقسيم دول الحوض إلى الفئات التالية:

– دول حققت تقدما كبيرا في قيمة مؤشر تباين النوع وهي رواندا، ومصر، وبورندي.

– دول حققت تقدمًا متوسطًا في قيمة مؤشر تباين النوع وتتوزع في نطاق متصل بشرق وجنوب الإقليم بدول إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا.

– دول حققت تقدمًا ضعيفًا في قيمة مؤشر تباين النوع، وهي السودان، وتنزانيا، والكونغو في نطاق متصل بجنوب الإقليم، حيث تواجه المرأة بهذه الدول تحديات عديدة؛ مثل التمييز في مجالات الصحة والتعليم والتمثيل السياسي وسوق العمل، ما

يعكس حجم المعاناة التي تواجه المرأة، وخاصة بدول الوسط والجنوب، وكم الجهد الذي ينبغي أن يبذل للوصول إلى وضع أفضل لحالة المرأة بهذه الدول.

ثالثًا: مكونات مؤشر عدم المساواة بين النوعين بدول حوض النيل:

١. الصحة الإنجابية:

تقاس الصحة الإنجابية بمؤشرين هما معدل الولادات في سن المراهقة، ونسبة وفيّات الأمهات، حيث لا يمرّ يوم واحد إلاّ ويشهد وفاة نحو ٨٣٠ امرأة جرّاء أسباب لها علاقة بالحمل والولادة، وخاصة في المناطق الريفية وبين الفئات الفقيرة، وتعد المراهقات، أكثر عرضة من النساء الأكبر سنا، لخطر التعرّض للمضاعفات والوفاة بسبب الحمل، على الرغم من أنه يمكن أن تسهم الرعاية الماهرة، التي تُقدم قبل الولادة وخلالها وبعدها، في إنقاذ أرواح الأمهات والمواليد.

وتقضي النساء نحبهن نتيجة مضاعفات تحدث خلال الحمل والولادة وبعدهما، وتظهر معظم تلك المضاعفات أثناء فترة الحمل ومعظمها يمكن الوقاية منها أو علاجها؛ مثل النزف الذي يعقب الولادة، والعدوى التي تحدث عادة بعد الولادة، وارتفاع ضغط الدم أثناء فترة الحمل، وتعسّر الوضع، والإجهاض غير المأمون، وتحدث بقية الوفيات بسبب التعرّض، أثناء فترة الحمل، لأمراض مثل الملاريا وفقر الدم والإيدز والعدوى بفيروسه، ويعد الفقر وعامل المسافة، وانعدام المعلومات، ونقص الخدمات، والممارسات الثقافية، من أهم العوامل التي تحول دون استفادة النساء من خدمات الرعاية أو التماسهن لها خلال فترة الحمل وأثناء الولادة [٩].

أ- معدل الولادات في سن المراهقة:

هو عدد الولادات لكل ألف امرأة في الشريحة العمرية ١٥- ١٩ عامًا، ومن دراسة بيانات الجدول (٣) والشكل (٦) يتضح التالي:

– اتجه معدل مواليد المراهقات نحو الانخفاض بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل، عدا مصر التي اتسم المعدل فيها بالثبات النسبي ما بين بداية الفترة ونهايتها.

– في عام ٢٠١٩ تباينت الصورة التوزيعية لمعدل مواليد المراهقات من أفضل وضع في رواندا (٣٩.١)، – كان أقل من متوسط الدول النامية (٤٧.٢)، والعالم (٤٣.٣)، في حين كانت قيمة المعدل في باقي دول الحوض أعلى من متوسط الدول النامية والعالم –، وذلك بسبب تحقيقها لمعدلات ونسب مرتفعة في مؤشرات النساء الحوامل اللاتي يتلقين رعاية سابقة للولادة (٩٧.٦٪)، ونسبة (٩٠.٧٪) لعمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة من إجمالي عدد العمليات، ومعدل مرتفع (٥١.٦٪) لانتشار وسائل منع الحمل للنساء المتزوجات في الفئة العمرية ١٥–٤٩ عامًا، ونسبة مرتفعة (٦٩.٥٪) للنساء اللاتي تتخذن قراراتهن الخاصة المستنيرة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام موانع الحمل، وفى المقابل معدلات ونسب منخفضة لمؤشرات الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل (١٨.٩٪)، على الرغم من الارتفاع النسبي للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر (٣٨.٢٪)، وارتفاع سكان المناطق الريفية (٨٢.٨٪).

– وكذلك مصر التي جاءت ثانية بعد رواندا، وحققت تحسنا ملموسًا في خفض معدل مواليد للمراهقات، وذلك بسبب نسب ومعدلات مرتفعة لمؤشرات للنساء الحوامل اللاتي يتلقين رعاية سابقة للولادة (٩٠.٣٪)، وكذلك نسبة مرتفعة (٩١.٥٪) للعمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة من إجمالي عدد العمليات، ومعدل مرتفع (٥٨.٥٪) لانتشار وسائل منع الحمل للنساء المتزوجات في الفئة العمرية ١٥–٤٩ عامًا، وفى المقابل معدلات ونسب منخفضة لمؤشرات؛ الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل (١٢.٦٪)، والسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر (٣٢.٥٪)، سكان المناطق الريفية (٥٧.٣٪).

جدول (٣) تطور معدل مواليد المراهقات في دول حوض النيل

بالفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)

(ولادات لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عامًا)

البيان	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٩
بروندى	٧٤.٥	٦٥.٢	٦٠.٧	٥٥.٦
كونغو	١٢٦.٣	١٣٠.٨	١٢٩.٣	١٢٤.٢
مصر	٥٢.٥	٤٩.٤	٥٥.٨	٥٣.٨
اثيوبيا	١٠٦.٠	٨٦.٦	٧٨.٠	٦٦.٧
كينيا	١٠٤.٢	٩٧.١	٨٦.٢	٧٥.١
رواندا	٤٦.٦	٤٠.٤	٤٠.٥	٣٩.١
السودان	١٢٠.٠	١١٠.٤	٨٠.٠	٦٤.٠
تنزانيا	١٣٤.٢	١٣٣.٤	١٢٣.٢	١١٨.٤
أوغندا	١٦٧.٠	١٥٠.٧	١٣١.٩	١١٨.٨
إريتريا	٨٢.٤	٧٦.١	٦٠.٣	٥٢.٦
جنوب	١١٩.٩	٩٨.٣	٧٨.١	٦٢.٠
الدول النامية	٥٧.٤	٥٥.٦	٥٢.٥	٤٧.٢
العالم	٥٣.٠	٥١.٤	٤٨.٣	٤٣.٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على:

-United Nations Development Programme ,Human Development Reports Gender Inequality Index (GII)
http://hdr.undp.org/en/indicators/36806(Accessed 20/2/2021)

– وانتهاءً بالكونغو، أوغندا، وتنزانيا الذين سجلوا أعلى معدلات لمواليد المراهقات بدول الحوض، والتي بلغت اقصاها بالكونغو (١٢٤.٢)، وهو ما يعود في أحد أسبابه إلى ارتفاع معدل العنف الجنسي؛ حيث أنه ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ حصلت(٣٨٤٥) من الضحايا الناجيات من العنف الجنسي على خدمات شاملة، تلقت ٣٢٤٤ منهن خدمات أمراض النساء والتوليد، وشارك (٥٨٦٢٧) من أفراد المجتمعات

المحلية في أنشطة التوعية والدعوة بغرض تحسين مستوى الوعي والمعرفة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وحصل (١٧٠٩٠٠) شخصًا في أوغندا على حزمة أساسية من خدمات الرعاية الصحية والتغذية أو خدمات الصحة الإنجابية بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، وتلقى ٩٦١ عاملًا تدريبًا صحيًا أو إعادة تجديدها أو تجهيزها بالمعدات خلال الفترة نفسها، وفى تنزانيا بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، شكلت النساء ٥٤٪ من المستفيدات من برنامج للتحويلات النقدية المشروطة في تنزانيا، ويغطي هذا البرنامج حوالي١.١ مليون أسرة (البنك الدولي، ٢٠١٦، ص. ص. ٥، ٩)، وكذلك من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات مواليد المراهقات هو ارتفاع نسبة الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل، وارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر، وارتفاع نسبة سكان الريف، وانخفاض معدل انتشار وسائل منع الحمل للنساء المتزوجات في الفئة العمرية ١٥-٤٩ عامًا، وانخفاض نسبة النساء الحوامل اللاتي يتلقين رعاية سابقة للولادة، وانخفاض نسبة النساء اللاتي تتخذن قراراتهن الخاصة المستنيرة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام موانع الحمل، وانخفاض نسبة عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة من إجمالي عدد العمليات، وانخفاض معدل انتشار وسائل منع الحمل للنساء المتزوجات في الفئة العمرية ١٥-٤٩ عامًا، وهو ما يجب التصدي له للنهوض بالمستوى الصحي بدول حوض النيل عامة وهذه الدول بشكل خاص.

كذلك من دراسة بيانات الجدول (٣) والشكل (٦) يمكن تقسيم دول الحوض إلى الفئات التالية:

– أقل من ٧٠ ولادة لكل ١٠٠٠ امرأة مراهقة: وتضم هذه الفئة ٨٤.٣ مليون نسمة، بنسبة ٢٣٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، ويمثلها دولتي مصر ورواندا.

تغيرت الصورة التوزيعية في عام ٢٠١٩ وتوسعت لتؤكد حجم التحسن الملحوظ الذي طرأ على معدل مواليد المراهقات في دول حوض النيل بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٩م لتشمل نطاق جغرافي متصل ضم من الشمال إلى الجنوب مصر، السودان، إريتريا، جنوب السودان، إثيوبيا، رواندا، وبورندي بإجمالي عدد سكان ٢٩٦.٦ مليون نسمة بنسبة ٥٥ % من إجمالي عدد سكان دول الحوض عام ٢٠١٩م.

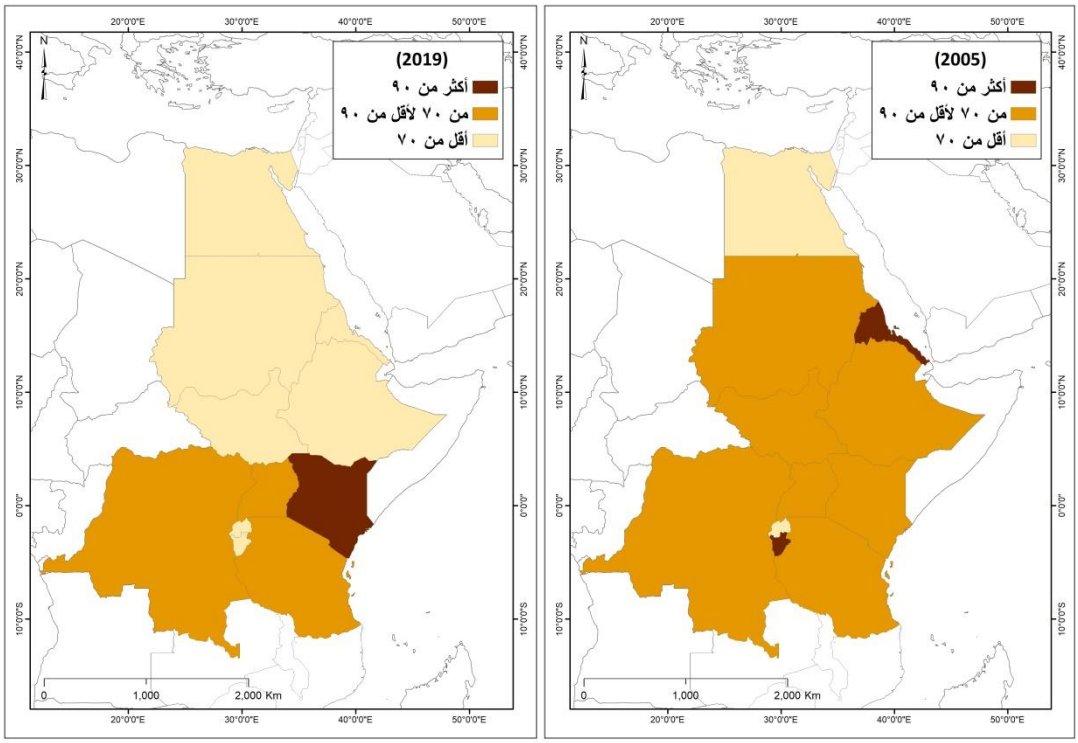

شكل (٦) تغيرات معدل مواليد المراهقات في دول حوض النيل
بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٩م
(ولادات لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عامًا)

– من ٧٠ لأقل من ٩٠ ولادة لكل ألف امرأة مراهقة: وتمثلت في دولتي إريتريا وبورندي بجملة سكان قدرة ١٠.١ مليون نسمة، بنسبة ٢.٨٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، إلا أن الصورة التوزيعية تغيرت وتبدلت في عام ٢٠١٩ لتضم كينيا القادمة من الفئة الأعلى وبها ٥٢.٦ مليون نسمة بنسبة ٩.٩٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

– ٩٠ ولادة فأكثر لكل ١٠٠٠ امرأة مراهقة: تضم هذه الفئة ٢٧٢.٣ مليون نسمة بنسبة ٧٤.٢٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، ويضم نطاق جغرافي متصل بوسط وجنوب دول الحوض شمل دول؛ السودان، جنوب السودان، اثيوبيا، كينيا، تنزانيا، اوغندا، و الكونغو، الا انه وفى عام ٢٠١٩ تغيرت الصورة التوزيعية وتقلصت لتؤكد حجم التحسن الملحوظ الذي طرأ على معدل مواليد المراهقات في دول حوض النيل بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٩م لتشمل نطاق جغرافي متصل بجنوب دول الحوض ضم دول؛ تنزانيا، اوغندا ، والكونغو بإجمالي عدد سكان ١٨٩.١ مليون نسمة بنسبة ٣٥.١٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

ب– معدل وفيّات الأمهات:

هو عدد النساء اللاتي يتوفين أثناء الحمل والولادة لكل ١٠٠ ألف مولود حي، وقد بلغ متوسط معدل وفيات الأمهات بدول حوض النيل ٤٤٣، وهو معدل مرتفع جدًا مقارنة بالمتوسط العالمي، ويتساوى تقريبا مع المتوسط العام للدول النامية والقارة الإفريقية ومن دراسة الجدول (٤) والشكل (٧) يتبين ما يلي:

– اتجه معدل وفيات الأمهات نحو الانخفاض بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل، خلال المدة المذكورة.

– حققت مصر معدل وفيات للأمهات في عام ٢٠١٧ أقل من متوسط الدول النامية والعالم، في حين كانت قيمة المعدل في باقي دول الحوض أعلى من متوسط الدول النامية والعالم، وخاصة بدول جنوب السودان وبروندي، وتنزانيا.

– تباينت الصورة التوزيعية لمعدل وفيات الأمهات لأفضل وضع بدول حوض النيل أيضًا في عام ٢٠١٧، والذي سجل في مصر طفره واضحه في خفض معدل وفيات الأمهات، وذلك بسبب تحقيقها لمعدلات ونسب مرتفعة في مؤشرات النساء الحوامل اللاتي يتلقين رعاية سابقة للولادة، وكذلك نسبة مرتفعة للعمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة من إجمالي عدد العمليات، وفى المقابل معدلات ونسب منخفضة لمؤشرات انتشار مرض السكري (١٧.٢٪ من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٧٩ عامًا)، وأسباب الوفاة بسبب الأمراض المعدية وأمراض الأمومة، وما قبل الولادة والتغذية (٩.٦٪)، معدل منخفض (٤.٧٪) لانتشار سوء التغذية من إجمالي السكان.

وحققت رواندا معدلات ونسب مرتفعة في مؤشرات؛ النساء الحوامل اللاتي يتلقين رعاية سابقة للولادة (٩٧.٦٪)، ونسبة (٩٠.٧٪) لعمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة من إجمالي عدد العمليات، وفى المقابل معدلات ونسب منخفضة لمؤشرات انتشار مرض السكري (٥.١٪ من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٧٩ عامًا).

– وانتهاءً بجنوب السودان، بروندي، وتنزانيا، الذين سجلوا أعلي معدلات لوفيات الأمهات بدول الحوض والتي بلغت اقصاها بجنوب السودان، وهو ما يعود إلى ارتفاع نسبة الوفاة بسبب الأمراض المعدية وأمراض الأمومة، وما قبل الولادة والتغذية، وارتفاع معدل انتشار سوء التغذية، وانتشار مرض السكري بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٧٩ عامًا، وانخفاض نسبة النساء الحوامل اللاتي يتلقين رعاية سابقة للولادة،

وانخفاض نسبة عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة من إجمالي عدد العمليات، وهو ما يجب الانتباه إليه، ووضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للنهوض بهذه المؤشرات بتلك الدول بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن، والدول المانحة.

جدول (٤) تطور معدل وفيات الأمهات خلال المدة (٢٠٠٥ –٢٠١٧)

(الوفيات لكل ١٠٠.٠٠٠ ولادة حية)

البيان	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
بروندى	٨١٤	٦٦٥	٥٦٨	٥٤٨
كونغو	٦٢٧	٥٤٢	٤٩٠	٤٧٣
مصر	٥٢	٤٥	٣٩	٣٧
إثيوبيا	٨٦٥	٥٩٧	٤٤٦	٤٠١
كينيا	٦١٨	٤٣٢	٣٥٣	٣٤٢
رواندا	٦٤٣	٣٧٣	٢٧٥	٢٤٨
السودان	٥٢٩	٤٠٨	٣٢٠	٢٩٥
تنزانيا	٧٢١	٦٤٤	٥٥٦	٥٢٤
أوغندا	٤٩١	٤٣٠	٣٨٧	٣٧٥
إريتريا	٨٠٤	٥٦٧	٥١٨	٤٨٠
جنوب السودان	١٤٨٠	١١٠٠	١١١٠	١١٥٠
الدول النامية	٣١٠	٢٦٤	٢٣١	٢٢٤
العالم	٢٧٨	٢٣٨	٢٠٩	٢٠٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على:

- United Nations Development Programme ,Human Development Reports Gender Inequality Index (GII)
http://hdr.undp.org/en/indicators/89006 (Accessed 20/2/2021)

كذلك يمكن تقسيم دول حوض النيل حسب معدل وفيات الأمهات إلى الفئات التالية:

– أقل من ٢٥٠ ولادة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية: ويسكن هذه الفئة ٧٥.٥ مليون نسمة، بنسبة ٢٠.٦٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، وتضم مصر فقط، إلا أنه وفى عام ٢٠١٩ تغيرت الصورة التوزيعية نسبيًا لتضم رواندا مع مصر بإجمالي ١١٣ مليون نسمة بنسبة ٢٠.٩٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

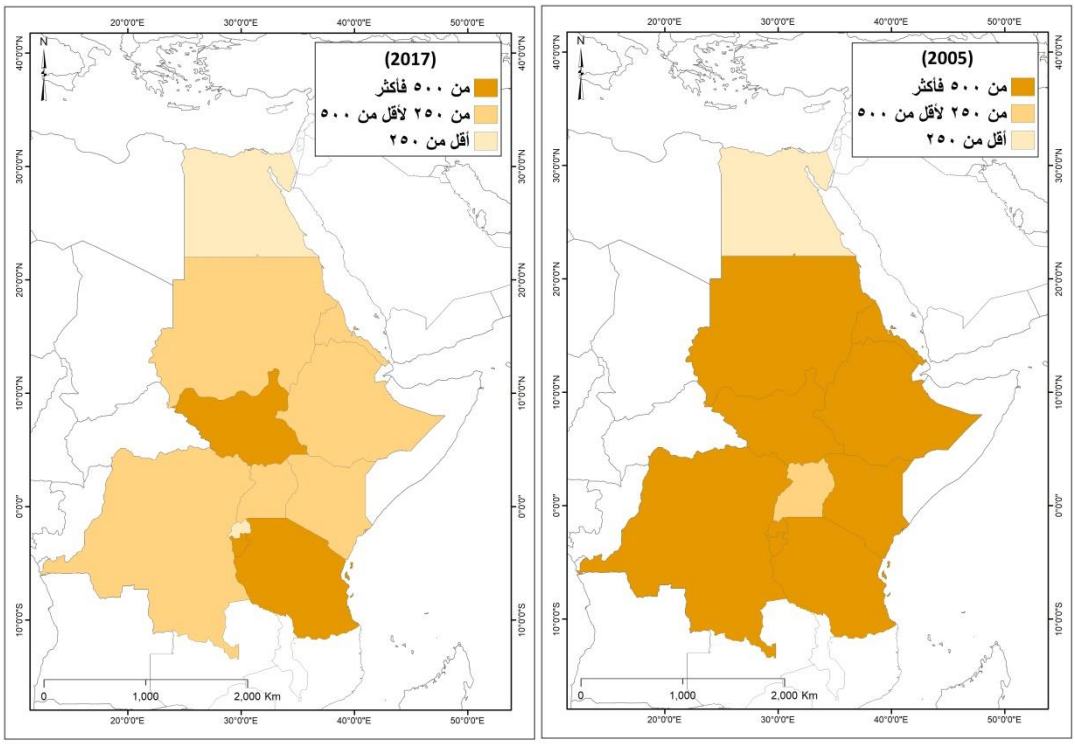

شكل (٧) تغير معدل وفيات الأمهات بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٧م

(الوفيات لكل ١٠٠.٠٠٠ ولادة حية)

– من ٢٥٠ لأقل من ٥٠٠ ولادة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية: وتمثلت في دولة أوغندا بجملة سكان قدرة ٢٧.٧ مليون نسمة، بنسبة ٧.٦٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، إلا أن الصورة التوزيعية تغيرت وتحسنت في عام ٢٠١٩

لتتوزع في شكل نطاق جغرافي متصل ضم السودان، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، والكونغو بجملة ٣٤٤.٧ مليون نسمة بنسبة ٦٤.١٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م لتؤكد حجم التحسن الملحوظ الذي طرأ على معدل وفيات الامهات.

– من ٥٠٠ ولادة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية فأكثر: وتضم هذه الفئة ٢٦٣.٥ مليون نسمة بنسبة ٧١.٨٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، وانتشرت في نطاق جغرافي متصل في شمال ووسط وجنوب دول الحوض ليضم دول؛ السودان إريتريا جنوب السودان إثيوبيا كينيا تنزانيا بورندي رواندا الكونغو، إلا أنه في عام ٢٠١٩ تغيرت الصورة التوزيعية وتقلصت لتؤكد حجم التحسن الملحوظ الذي طرأ على معدل وفيات الأمهات في دول حوض النيل بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٩م؛ لتشمل دول جنوب السودان، تنزانيا، وبورندي بإجمالي عدد سكان ٨٠.٦ مليون نسمة بنسبة ١٥٪ من إجمالي عدد السكان بدول الحوض عام ٢٠١٩م.

- **محددات الصحة الإنجابية بدول حوض النيل:**

بدراسة بيانات الجدول (٥) التي توضح نتائج التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في الصحة الإنجابية أن هناك أربعة عوامل ذات قيم أعلى من ١.١، وقد تراوحت قيمة الجذور الكامنة لهذه العوامل بين أعلى قيمة للعامل الأول، والتي حققت ٣.٤٥٦ وأقل قيمة للعامل الرابع، والذي سجل ١.١٤٣، وتبين أيضا أن الجذور الكامنة للعوامل المشتقة تزيد عن الواحد الصحيح، وهو الحد الأدنى أو نقطة التوقف Cut off Point التي يتم على أساسها تحديد العوامل المشتقة، بجودة قياس (KMO and Bartlett's Test) ٠.٦٣٦، وحققت نسبة تباين مفسر في المتغيرات قدره ٨٧.٤١٨٪ ، وهو ما يشير وجود مزيد من العوامل التي تؤثر على متغيرات الصحة الإنجابية بدول الحوض.

جدول (٥) التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في الصحة الانجابية

م	العناصر	التشبعات			
		١	٢	٣	٤
١	نسبة النساء اللاتي تتخذن قراراتهن الخاصة المستنيرة	٠,٧٩٨			
	أسباب الوفاة بسبب الأمراض المعدية وأمراض الأمومة	٠,٧٤٧			
	نسبة سكان المناطق الريفية عام ٢٠١٩	٠,٦٨			
٢	معدل انتشار وسائل منع الحمل للنساء المتزوجات		٠,٨٢٩		
	معدل انتشار سوء التغذية (% من تعداد السكان) عام ٢٠١٨		٠,٨٠		
٣	نسبة عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين			٠,٩٢٥	
	النساء الحوامل اللاتي يتلقين رعاية سابقة للولادة (%) عام ٢٠١٧			٠,٩١	
٤	النسبة المئوية للسكان دون الحد الوطني للفقر عام ٢٠١٩				٠,٩٢

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

a. Rotation converged in 4 iterations.

- **مستوى تمكين المرأة بدول حوض النيل:**

أوضحت نتائج التحليل التجميعي لمؤشرات التمكين في مجال الصحة الإنجابية أنه تم إجراء تصنيف ثلاثي، يصنف القيم المختلفة للمؤشرات المدرجة لكل دولة لثلاث تصنيفات رئيسة لمستوى التمكين في الصحة الإنجابية (مرتفع – متوسط – منخفض)، وذلك حسب طبيعة كل مؤشر والقيم التي سجلها في كل دولة، باستخدام التحليل العنقودي Cluster analysis في برنامج التحليل الإحصائي SPSS، ومن دراسة بيانات الجدول (٦) والشكل (٨) يتضح أن تصنيف المجموعات يتوافق إلى حد كبير مع نتائج المؤشرات المؤثرة في الصحة الإنجابية في دول حوض النيل، ومنه يمكن تقسيم دول حوض النيل حسب مستوى التمكين في مجال الصحة الإنجابية إلى الفئات التالية:

جدول (٦) التحليل التجميعي للتمكين في مجال الصحة الإنجابية بدول حوض النيل

البيان	مستوى التمكين	الدول
المجموعة الأولى	مرتفع	مصر – رواندا.
المجموعة الثانية	متوسط	كينيا – الكونغو – السودان.
المجموعة الثالثة	منخفض	بورندي – اريتريا – اثيوبيا – جنوب السودان – تنزانيا –

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل العنقودي Cluster analysis في برنامج SPSS

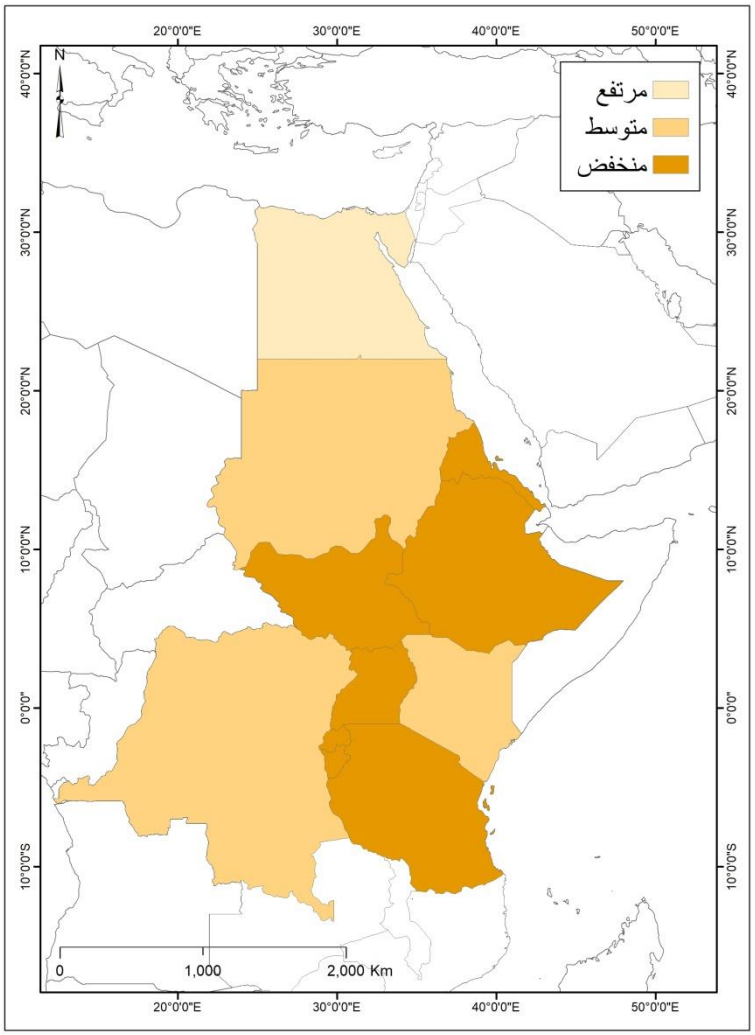

شكل (٨) مستوى التمكين بالصحة الإنجابية في دول حوض النيل عام ٢٠١٩

– مرتفع: وتستحوذ هذه الفئة على ١١٣ مليون نسمة، بنسبة ٢٠.٩٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل، وتضم مصر ورواندا.

– متوسط: وتمثلت في دول: السودان، كينيا، الكونغو بجملة سكان قدرة ١٨٢.٢ مليون نسمة، بنسبة ٣٤٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل.

– منخفض: وتضم هذه الفئة ٢٤٣.١ مليون نسمة بنسبة ٤٥.١٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل، وانتشرت في نطاق جغرافي متصل على شكل هلال في وسط وجنوب دول الحوض في إريتريا، اثيوبيا، جنوب السودان، أوغندا، تنزانيا، وبورندي.

٢– تمكين المرأة السياسي والتعليمي:

قد عنيت الأمم المتحدة بوضع عدد من المؤشرات الكمية والقابلة للقياس لمفهوم التمكين حتى يمكن قياس مدى تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة، ومن أهم هذه المؤشرات: مشاركة المرأة في المواقع القيادية، مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة، إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء، ومشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات، اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن (الأحمد، ٢٠١٦، ص ١٧).

أ. تمكين المرأة السياسي:

تعكس دراسة الجدول (٧) ملامح التمكين السياسي بدول حوض النيل ومنه يتبين ما يلي:

جدول (٧) نسبة المقاعد في المجالس النيابية التي تشغلها النساء بالفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩).

البيان	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٩
بروندى	٣١.٧	٣٦.١	٣٧.٨	٣٨.٨
كونغو	١٠.٢	٧.٧	٨.٢	١٢.٠
مصر	٣.٨	٣.٨	١٤.٩	١٤.٩
إثيوبيا	٢١.٠	٢٥.٥	٣٧.٣	٣٧.٣
كينيا	٧.١	٩.٨	٢٠.٨	٢٣.٣
رواندا	٤٥.٣	٥٠.٩	٥٧.٥	٥٥.٧
سودان	١٣.٦	٢٤.٢	٣١.٠	٢٧.٥
تنزانيا	٣٠.٤	٣٠.٤	٣٦.٠	٣٦.٩
أوغندا	٢٣.٩	٣١.٣	٣٥.٠	٣٤.٩
إريتريا	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠
جنوب السودان	٢٤.٣	٢٤.٣	٢٤.٣	٢٦.٦
الدول النامية	١٤.٧	١٧.٧	٢١.٣	٢٢.٧
العالم	١٦.٣	١٩.١	٢٢.٧	٢٤.٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على:

-United Nations Development Programme ,Human Development Reports Gender Inequality Index (GII)
http://hdr.undp.org/en/indicators/31706 (Accessed 25/2/2021)

– اتجهت نسبة المقاعد في المجالس النيابية نحو الارتفاع بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل، ما عدا إريتريا التي اتسمت النسبة بها بالثبات عند نسبة ٢٢٪–، ما بين بداية الفترة ونهايتها.

– حققت رواندا في عام ٢٠١٩ أعلى نسبة للمقاعد في المجالس النيابية التي تشغلها النساء في دول حوض النيل، وكذلك أعلى نسبة مقارنة بمتوسط نسبة الدول النامية والعالم.

– حققت دول؛ بروندي، إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا، السودان، وجنوب السودان، وكينيا نسب أعلى من متوسط الدول النامية، ونفس الدول مقارنة بمتوسط العالم عدا كينيا، في حين كانت قيمة المعدل في باقي دول الحوض أقل من متوسط الدول النامية والعالم، وخاصة بالكونغو، مصر، وإريتريا، وهو ما يوحي بالضعف الشديد لنسب المشاركة السياسية للمرأة.

وتلقى دراسة بيانات الجدول (٧) والشكل (٩) الضوء على نسبة مشاركة المرأة في الحياة النيابية بدول حوض النيل ومنهما يمكن تقسيم دول الحوض إلى الفئات التالية:

– دول تقل نسبة مقاعد المرأة في البرلمان فيها عن ١٥٪:

ويسكن هذه الفئة ١٩٧.٨ مليون نسمة، بنسبة ٥٣.٩٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، وتضم دول مصر، السودان، كينيا، والكونغو، إلا أنه وفى عام ٢٠١٩ تغيرت الصورة التوزيعية، وتقلص عدد الدول واقتصر على الكونغو بعدد ٨٦.٨ مليون نسمة، بنسبة ١٦.١٪ من إجمالي عدد السكان بدول الحوض، لتؤكد حجم التحسن النسبي الذي طرأ على نسبة المقاعد في المجالس النيابية التي تشغلها النساء بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٩م.

– دول تراوحت نسبة مقاعد المرأة في البرلمان فيها بين ١٥٪ لأقل من ٣٠٪:

وتشمل دول إريتريا، إثيوبيا، جنوب السودان، وأوغندا، بجملة سكان قدِّرة ١١٤.٣ مليون نسمة، بنسبة ٣١.٢٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، وتغيرت هذه الصورة التوزيعية نحو الأفضل نسبيًا في عام ٢٠١٩ لتضم مصر، السودان، إريتريا، جنوب السودان، وكينيا بعدد ٢١٣ مليون نسمة ما يشكل نسبة ٣٩.٧٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

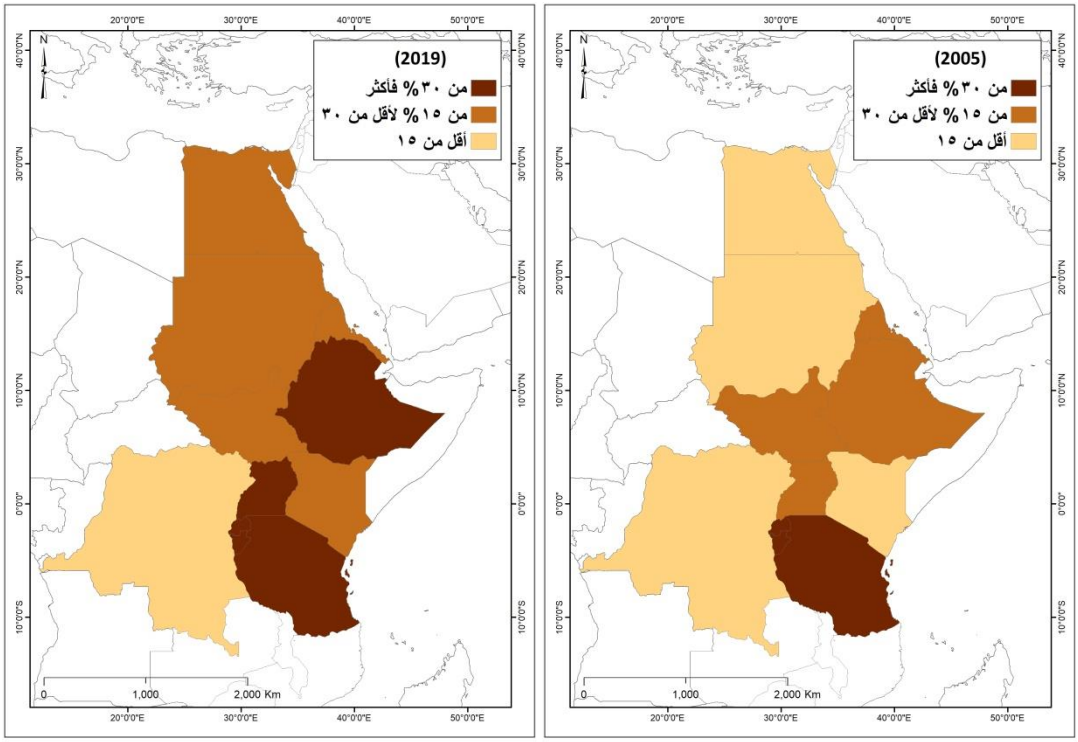

شكل (٩) تغير نسبة المقاعد في المجالس النيابية التي تشغلها النساء بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٩م

– دول نسبة مقاعد المرأة في البرلمان فيها على ٣٠٪ فأكثر:

يسكن هذه الفئة ٥٤.٦ مليون نسمة بنسبة ١٤.٩٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، ويضم نطاق جغرافي متصل بجنوب الحوض في تنزانيا، رواندا، وبورندي، إلا أنه وفى عام ٢٠١٩ تغيرت الصورة التوزيعية واتسعت لتؤكد حجم التحسن الملحوظ الذي طرأ على نسبة المقاعد في المجالس النيابية التي تشغلها النساء بين عامي ٢٠٠٥ ، ٢٠١٩م؛ لتشمل نطاق جغرافي متصل بجنوب دول الحوض ضم دول؛ تنزانيا، أوغندا، رواندا، بورندي، إضافة إلى إثيوبيا، بإجمالي عدد سكان ٢٣٨.٥ مليون نسمة بنسبة ٤٤.٢٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م، ويعود هذا التدني في النسب بشكل عام في دول حوض النيل إلى

ضعف دور المرأة في مراحل صنع القرار والتخطيط، كذلك ليس لديهم المساواة في الوصول إلى جني ثمار الفوائد مثل الرجال (Nile Basin Discourse, 2012, P.2).

ب. تمكين المرأة التعليمي:

إذا كانت تنمية الموارد البشرية تعد الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فإن التعليم يمثل نقطة الارتكاز لتحقيق التنمية البشرية، والتعليم بمراحله المختلفة ضرورة تفرضها متطلبات التنمية الشاملة، إذ أنه استثمار له مردودة الاقتصادي والاجتماعي، وهو أحد العوامل الأساسية في نجاح أي تنمية (عبد الله،٢٠٠١، ص٤٠٩)، ويتضمن التأكيد على أهمية المساواة بين الجنسين في عملية التنمية، ورصد التقدم نحو تحقيقها في كافة المجالات، وكان الاهتمام بتعليم الإناث لخفض الفجوة ما بين الإناث والذكور أحد أهم هذه المجالات، حيث إن النهوض بالمجتمعات يتطلب تبديل وتغيير دور المرأة في المجتمع من خلال الإصلاحات التشريعية.

ومن دراسة الجدول (٨) يتبين ما يلي:

– اتجهت نسبة الذكور الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي نحو الارتفاع بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل، ما عدا كينيا التي اتسمت النسبة فيها بالثبات– ما بين بداية الفترة ونهايتها.

– حققت مصر في عام ٢٠١٩ أعلى نسبة للذكور الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي في دول حوض النيل، وكذلك أعلى نسبة مقارنة بمتوسط نسبة الدول النامية والعالم.

لم تحقق أي دولة بحوض النيل نسب تتجاوز المتوسط العالمي، – فيما عدا مصر–، في حين تجاوزت الكونغو متوسط الدول النامية في عام ٢٠١٩م.

كذلك بدراسة بيانات الجدول (٨) يتبين ما يلي:

– اتجهت نسبة الإناث الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي نحو الارتفاع بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل ما بين بداية الفترة ونهايتها.

– في عام ٢٠١٩ حققت مصر أعلى نسبة للذكور الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي في دول حوض النيل، وكذلك أعلى نسبة مقارنة بمتوسط نسبة الدول النامية والعالم.

– فيما عدا مصر لم تحقق أي دولة بحوض النيل نسب تتجاوز المتوسط العالمي، أو متوسط الدول النامية في عام ٢٠١٩م.

جدول (٨) نسبة الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي حسب النوع بالفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)[١٠]

(نسبة مئوية من ٢٥ عامًا فأكثر)

البيان	٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠١٥		٢٠١٩	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بروندي	٧.٧	٤.٠	٨.٣	٥.٣	٩.٦	٧.١	١١.٤	٧.٥
كونغو	٣١.٦	١١.٩	٣٢.٤	١٢.٨	٦٣.٦	٣٣.٦	٦٥.٨	٣٦.٧
مصر	٥٣.٠	٣٥.٢	٥٩.٦	٤٩.٩	٦٨.٨	٦٦.٨	٧٢.٥	٧٣.٥
إثيوبيا	٦.٣	٣.٣	١٦.١	٧.٠	٢٠.٧	١٠.٨	٢٢.٦	١١.٥
كينيا	٣٦.٢	٢٢.٠	٣١.٤	٢٥.٣	٣٥.٦	٢٨.٠	٣٧.٣	٢٩.٨
رواندا	٩.٣	٦.٣	١٣.٣	٨.٠	١٤.٨	٩.٥	١٥.٨	١٠.٩
السودان	١٧.٨	١١.٠	١٨.٢	١٢.١	١٨.٨	١٣.٧	١٩.٥	١٤.٤
تنزانيا	٩.٧	٥.٥	١٢.٦	٧.٧	١٦.٠	١٠.٨	١٦.٩	١٢.٠
أوغندا	٢٠.١	١٥.١	٣٣.٥	٢٢.٩	٣٢.١	٢٥.٩	٣٥.١	٢٧.٥
الدول النامية	٥١.٧	٣٨.٤	٥٦.٢	٤٤.٥	٦٠.٥	٥٠.٥	٦٢.٣	٥٣.٠
العالم	٦٠.١	٥٠.١	٦٣.٧	٥٤.٧	٦٧.٠	٥٩.٢	٦٨.٣	٦١.٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على:

-United Nations Development Programme ,Human Development Reports Gender Inequality Index (GII)
http://hdr.undp.org/en/indicators/24006 (Accessed 25/2/2021)
http://hdr.undp.org/en/indicators/23906 (Accessed 25/2/2021)

ومن دراسة بيانات الجدول (٨) والشكل (١٠) يمكن تقسيم دول حوض النيل حسب نسبة الإناث الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي إلى الفئات التالية:

– دول تقل بها النسبة عن ١٥٪: ويسكن هذه الفئة ٢١٦.٦ مليون نسمة، بنسبه ٥٩٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م ، انتشرت في نطاقين متصلين؛ الأول بشرق ووسط الحوض في السودان، وإثيوبيا، والثاني بجنوب الحوض وشمل تنزانيا، رواند، بورندي، والكونغو، إلا أنه وفى عام ٢٠١٩ تغيرت الصورة التوزيعية وتقلص عدد الدول ليشمل السودان، إثيوبيا، تنزانيا، رواندا، بورندي، بعدد ٢٣٧ مليون نسمة، بنسبة ٤٤٪ من إجمالي عدد السكان بدول الحوض، لتؤكد حجم التحسن النسبي الذي طرأ على نسبة الإناث الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي على الأقل بين عامي ٢٠٠٥ ، ٢٠١٩م.

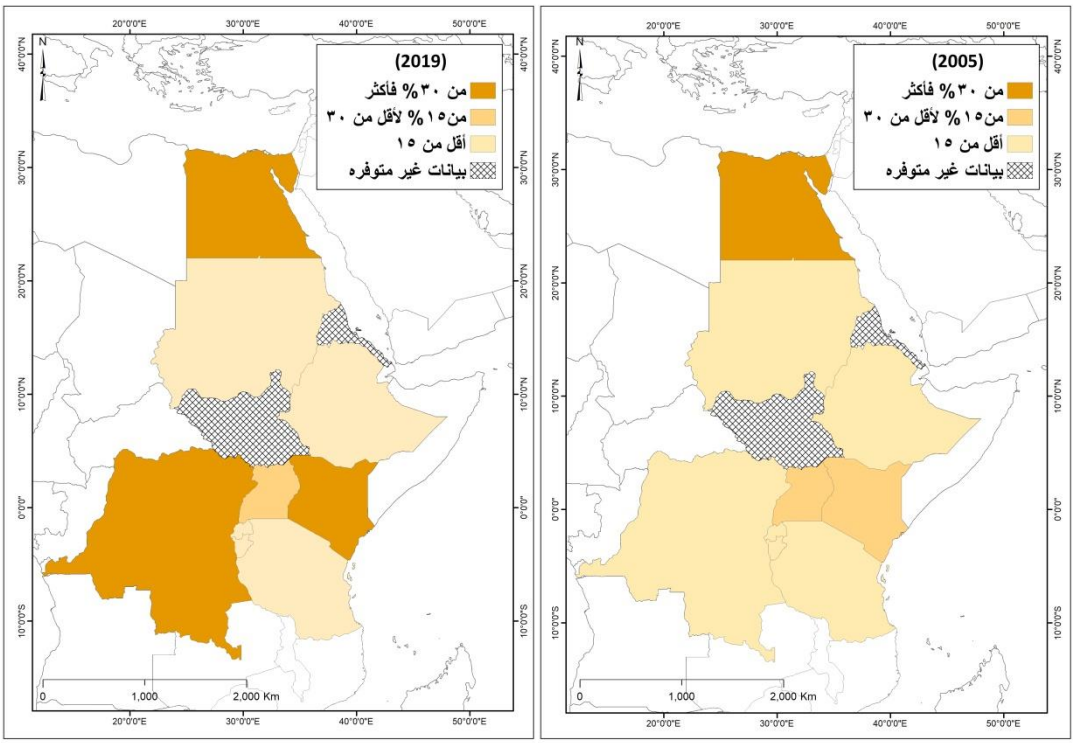

شكل (١٠) نسبة الإناث الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي على الأقل بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٩م (نسبة مئوية من ٢٥ عامًا فأكثر).

– دول النسبة بها من ١٥٪ لأقل من ٣٠٪: وتمثلت في كينيا، وأوغندا، بجملة سكان قدرة ٦٤.٣ مليون نسمة، بنسبة ١٧.٦٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، وتغيرت هذه الصورة التوزيعية نحو الأفضل نسبيًا بانتقال كينيا للفئة الأعلى وبقاء أوغندا فقط بعدد ٤٤.٣ مليون نسمة بنسبة ٨.٢٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل، وذلك عام ٢٠١٩م.

– دول النسبة بها من ٣٠٪ فأكثر: يسكن هذه الفئة ٧٥.٥ مليون نسمة بنسبة ٢٠.٦٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٠٥م، وشمل مصر فقط، إلا أنه وفى عام ٢٠١٩ تغيرت الصورة التوزيعية واتسعت لتؤكد حجم التحسن الملحوظ الذي طرأ على نسبة الإناث الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي على الأقل بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٩م لتشمل مصر بشمال دول الحوض، وكينيا بجنوب شرق الحوض، والكونغو بجنوب غرب الحوض، بإجمالي عدد سكان ٢٣٩.٨ مليون نسمة بنسبة ٤٤.٦٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

– ويوضح العرض السابق أن المرأة في دول حوض النيل تعانى من تدنى المستوى التعليمي ونسبته، وهو ما يعود في جزء من أسبابه إلى نظرة المرأة نفسها إلى التعليم وتدنى طموحها الذاتي، وهو ما انعكس بالتبعية على حالة التمكين السياسي والفرص المتاحة أمامها ناهيك عن المعوقات التي يفرضها المجتمع على تعليم المرأة وتمكينها السياسي وحجم الثقة التي يمنحها المجتمع لها، على الرغم من النفع الذى قد يعود على الاقتصاد والمجتمع، حيث إن التعليم يمكن أن يُعول عليه لدعم مسيرة التنمية والتوظيف الأمثل للقدرات البشرية للنساء والرجال على حد سواء في أي مجتمع إذا ما حسن توجيهه وتخطيطه، لذلك يُعد التعليم بمراحله المختلفة ضرورة تفرضها متطلبات التنمية الشاملة، إذ أنه استثمار له مردودة الاقتصادي والاجتماعي، وهو أحد العوامل الأساسية في نجاح أية تنمية، ولم يعد مجرد خدمة اجتماعية فقط بل مؤشرًا على مستوى

المعيشة ومقياسًا للحكم على التطور الثقافي والاجتماعي، وأحد المتغيرات الاقتصادية، وأيضًا من بوابته يأتي التمكين السياسي للمرأة.

- **العوامل المؤثرة في تمكين المرأة السياسي والتعليمي:**

يتضح من دراسة بيانات الجدول (٩) أنه تم الحصول على أربعة عوامل ذات قيم أعلى من ١.١، وقد تراوحت قيمة الجذور الكامنة لهذه العوامل بين أعلى قيمة للعامل الأول والتي حققت ٣.٦٢٢ وأقل قيمة للعامل الرابع والذي سجل ٢.٢٣٠، وتبين أيضا أن الجذور الكامنة للعوامل المشتقة تزيد عن الواحد الصحيح، وهو الحد الأدنى أو نقطة التوقف Cut off Point التي يتم على أساسها تحديد العوامل المشتقة، بجودة قياسKMO) and Bartlett's Test) ٠.٥٤٧، وحققت نسبة تباين مفسر في المتغيرات قدره ٨٥.٢٢١٪، ما يشير إلى أنه يمكن أن يكون هناك مزيد من العوامل التي تؤثر على متغيرات التمكين السياسي والتعليمي بدول حوض النيل.

جدول (٩) التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في التمكين السياسي والتعليمي.

م	العناصر	التشبعات			
		١	٢	٣	٤
١	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث ١٥ عاماً وما فوقها عام ٢٠١٨م.	0.96			
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث (١٥-٢٤ عاماً) عام ٢٠١٨م.	٠.٩١			
	نسبة الامية ١٥ سنة فأكثر عام ٢٠١٧م.	٠.٨٣			
٢	نسبة المواظبة حتى آخر صفوف المرحلة الابتدائية، للذكور عام ٢٠١٨		٠.٩٢		
	نسبة المواظبة حتى آخر صفوف المرحلة الابتدائية، للإناث عام ٢٠١٨		٠.٩٠		
	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي) عام ٢٠١٨		٠.٨٢		
٣	مؤشر جيني عام ٢٠١٧			٠.٩٢	
	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر عام			٠.٦٧	
	قوة مؤشر الحقوق القانونية (٠ = ضعيف إلى ١٢ = قوى) عام ٢٠١٨			٠.٦٦	
	السكان في المناطق العشوائية بالحضر عام ٢٠١٨			٠.٦٢	
٤	الإنفاق العام على التعليم (% من إجمالي الناتج المحلي) عام ٢٠١٨				٠.٩٥
	الإنفاق العام على التعليم (% من الإنفاق الحكومي) عام ٢٠١٨				٠.٧٩
	سكان المناطق الريفية عام ٢٠١٩				٠.٥٠

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.
a. Rotation converged in 4 iterations.

- **التحليل التجميعي لمؤشرات لتمكين المرأة السياسي والتعليمي:**

أوضحت نتائج التحليل التجميعي لمؤشرات التمكين السياسي والتعليمي: أنه تم إجراء تصنيف ثلاثي، يصنف القيم المختلفة للمؤشرات المدرجة لكل دولة لثلاث تصنيفات رئيسة لمستوى التمكين السياسي والتعليمي (مرتفع – متوسط – منخفض)، وذلك حسب طبيعة كل مؤشر والقيم التي سجلها في كل دولة، باستخدام التحليل العنقودي Cluster analysis في برنامج التحليل الإحصائي SPSS، ومن دراسة بيانات الجدول (١٠) والشكل (١١) يتضح أن تصنيف المجموعات يتوافق إلى حد كبير مع نتائج المؤشرات المؤثرة في التمكين السياسي والتعليمي بدول حوض النيل، ومنه يمكن تقسيم دول حوض النيل حسب مستوى التمكين السياسي والتعليمي إلى الفئات التالية:

جدول (١٠) التحليل التجميعي للتمكين السياسي والتعليمي بدول حوض النيل.

البيان	مستوى التمكين	الدول
المجموعة الأولى	مرتفع	مصر – رواندا.
المجموعة الثانية	متوسط	الكونغو – كينيا – اوغندا – اريتريا.
المجموعة الثالثة	منخفض	بروندي – اثيوبيا – السودان – تنزانيا – جنوب

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل العنقودي Cluster analysis في برنامج SPSS

– مرتفع: وتستحوذ هذه الفئة على ١١٣ مليون نسمة، بنسبة ٢٠.٩٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل، وتضم مصر ورواندا.

– متوسط: وتمثلت في نطاق متصل بجنوب الحوض ضم كينيا، أوغندا، والكونغو، إضافة إلى إريتريا، بجملة سكان ١٨٩.٨ مليون نسمة، بنسبة ٣٥.٣٪ من إجمالي عدد السكان بدول الحوض.

– منخفض: تضم هذه الفئة ٢٣٥.٥ مليون نسمة بنسبة ٤٣.٨٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل، وانتشرت على شكل نطاقين؛ الأول في وسط وشرق دول الحوض في السودان، جنوب السودان، وإثيوبيا، والثاني بجنوب شرق دول الحوض في تنزانيا، وبورندي.

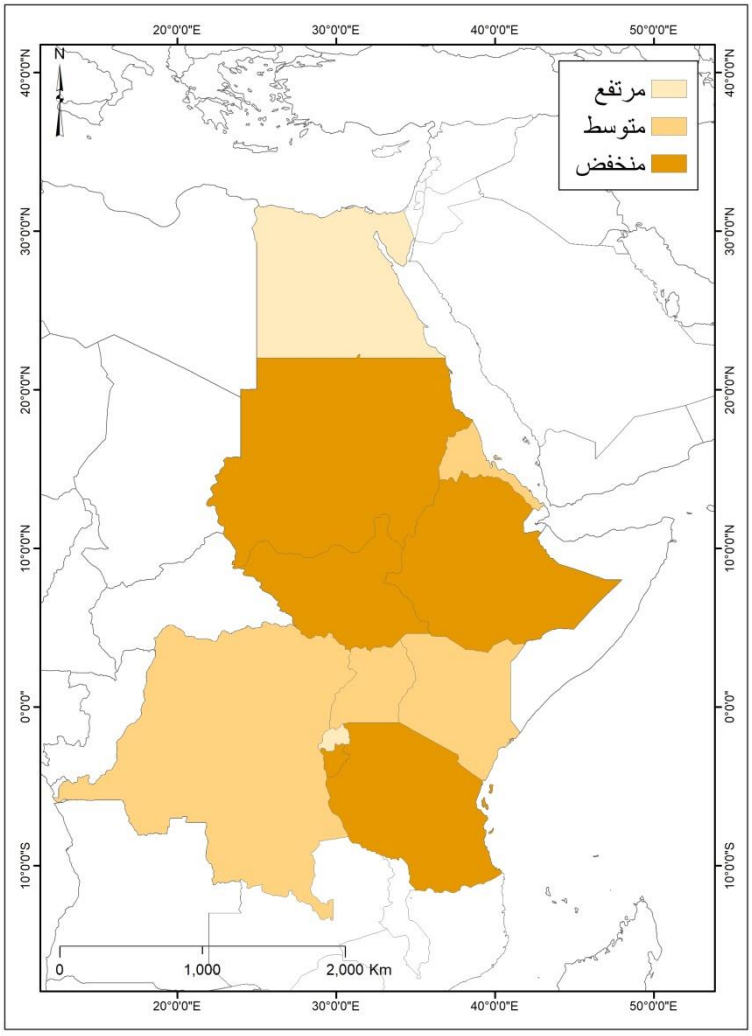

شكل (١١) مستوى التمكين السياسي والتعليمي بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

٣- المشاركة في سوق العمل:

تقاس المشاركة في سوق العمل بالمشاركة في القوى العاملة، وتعد نسب مشاركة الإناث في سوق العمل أقل عند مقارنتها بنسب مشاركة الذكور، وهذا هو المتوقع حيث تعتمد أغلب الأسر على عمالة الذكور، كما أن معدل بطالة الإناث يصل إلى إضعاف النسب للذكور، وبالتالي فالفجوات بين الإناث والذكور في سوق العمل لا تزال سائدة.

وبدراسة الجدول (١١) يتبين ما يلي:

- اتسم معدل المشاركة في القوي العاملة للإناث بالثبات النسبي بدول بروندي، مصر، إثيوبيا، رواندا، السودان، أوغندا، إريتريا، وجنوب السودان. في حين اتسم بالاتجاه نحو الارتفاع بكينيا، والانخفاض بدولتي الكونغو، وتنزانيا. وفى الذكور اتسم المعدل بالثبات النسبي بدول بروندي، مصر، رواندا، تنزانيا، أوغندا، وجنوب السودان. في حين اتسم بالاتجاه نحو الارتفاع بإثيوبيا، كينيا، وإريتريا، والانخفاض بدولتي الكونغو، والسودان.
- حققت مشاركة الإناث بالقوى العاملة معدل مرتفع عن المتوسط العالمي، ومتوسط الدول النامية بجميع دول حوض النيل – عدا مصر والسودان – التي اتسم المعدل بهما بالانخفاض الواضح، وذلك بالفترة ٢٠٠٥ / ٢٠١٩م.

جدول (١١) تطور معدل المشاركة في القوى العاملة ١٥ سنه فأكثر حسب النوع بالفترة (٢٠٠٥/٢٠١٩م)

البيان	٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠١٥		٢٠١٩	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
بروندى	٧٩,٢	٨١,٦	٧٧,٣	٨٠,٢	٧٧,١	٨٠,٠	٧٧,٨	٨٠,٤
كونغو	٧٢,٨	٧٠,٥	٦٨,٧	٦٣,٩	٦٦,٧	٦١,١	٦٦,٣	٦٠,٧
مصر	٧٣,٠	٢٠,٣	٧٥,٦	٢٢,٦	٧٣,٣	٢٢,٤	٧٠,٩	٢١,٩
اثيوبيا	٨٠,٣	٧٤,٤	٨٣,٠	٧٣,٨	٨٦,١	٧٣,٣	٨٥,٥	٧٣,٤
كينيا	70.1	٦٠,٣	75.1	٦٦,٤	77.9	٧١,٠	77.3	٧٢,١
رواندا	85.6	٨٤,٢	84.9	٨٤,١	84.0	٨٣,٩	83.4	٨٣,٩
سودان	73.1	٢٨,٢	71.3	٢٨,١	69.2	٢٨,٦	68.2	٢٩,١
تنزانيا	90.0	٨٦,٧	89.2	٨٤,٢	87.9	٧٩,٨	87.3	٧٩,٦
اوغندا	76.5	٦٥,١	76.3	٦٦,٠	75.3	٦٦,٧	73.9	٦٧,٠
اريتريا	80.3	٧٠,٠	83.0	٧١,٤	86.1	٧١,٦	85.5	٧١,٥
ج. السودان	77.1	٧٠,٦	76.0	٧٠,٦	74.6	٧٠,٧	73.8	٧١,٠
الدول النامية	79.5	٤٩,٧	78.0	٤٧,٦	77.2	٤٦,٨	75.7	٤٥,٦
العالم	77.3	٥٠,٣	76.1	٤٨,٨	75.4	٤٨,١	74.2	٤٧,٢

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على:

-United Nations Development Programme ,Human Development Reports Gender Inequality Index (GII)
http://hdr.undp.org/en/indicators/48706 (Accessed ٢٥/٢/٢٠٢١)
http://hdr.undp.org/en/indicators/48806 (Accessed 25/2/2021)

– ظهرت المعدلات متقاربة ما بين الإناث والذكور في دول حوض النيل عدا مصر والسودان، والتي تتصف المعدلات بها بالتفاوت الكبير ما بين معدلات الإناث ومعدلات الذكور، وذلك لحساب الذكور، وهو ما ينعكس على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، والذي يصب في صالح الذكور بشكل عام، على الرغم من انخفاض هذا الدخل بدول الحوض عما هو علية بالمتوسط العالمي سواء بالإناث أو الذكور.

ويعود هذا التفاوت الكبير ما بين نسب مشاركة الإناث والذكور بدولتي مصر والسودان إلى ضعف قدرة سوق العمل على امتصاص الخريجين وتشغيل كل الموارد البشرية، فضلاً عن مشاكل أخرى مثل العمالة الزائدة وتدهور الدخل الحقيقي، وتدني الإنتاجية، وهناك عدة عوامل أدت إلى ذلك منها ارتفاع معدل نمو العمالة بالنسبة إلى معدل نمو السكان مما أدي إلى زيادة المعروض في سوق العمل، ولاسيما من خريجي مراحل التعليم العالي والمتوسط، كذلك مقاومة الرجال لمشاركة المرأة بسبب الخوف من أن خروج المرأة للعمل سوف يخرجها من تحت سلطتهم، وبالتالي يهدد العلاقات بين الجنسين داخل المنزل (Kimari, W., and Others, 2014, P. 4)، بالإضافة إلى العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية السائدة، وخصوصًا بالريف، والتي تؤكد على فكرة أن المرأة يجب أن تبقي في المنزل ترعي الزوج والأبناء.

– ومن دراسة بيانات الجدول (١١) والشكل (١٢) يتبين ثبات الصورة التوزيعية لدول الحوض ما بين بداية الفترة ونهايتها، ويمكن تقسيم دول حوض النيل إلى الفئات التالية:

– أقل من ٥٠٪: ويسكن هذه الفئة ١٤٣.٢ مليون نسمة، بنسبة ٢٦.٦٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م، انتشرت في نطاق متصل بشمال ووسط الحوض بمصر والسودان.

– من ٥٠٪ لأقل من ٧٥٪: وتوزعت في نطاق متصل بشرق ووسط وجنوب الحوض في إريتريا، إثيوبيا، جنوب السودان، كينيا، أوغندا، والكونغو، بجملة سكان قدرة ٣١٣ مليون نسمة، بنسبة ٥٨.٢٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

وهو ما يتطلب العمل بالنهوض بوضع المرأة بهذه الدول المنخفضة والمتوسطة في مشاركة المرأة (٨٤.٨٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م) من

خلال وضع استراتيجية متكاملة تضم عدد من السياسات المباشرة من خلال تفعيل دور المرأة في القطاع الحكومي، ووضع حوافز للقطاع الخاص لاستيعاب العمالة النسائية به، وتنمية القطاع غير الرسمي، والصناعات التي تحتاج العمالة النسائية، وعدد من السياسات غير المباشرة مثل تنمية مهارات القوى العاملة، وتوفير قاعدة بيانات لسوق العمل، وتوفير الحماية للمرأة العاملة بكافة أشكالها الاجتماعية والقانونية والتشريعية (نصار، ٢٠٠٤، ص٣).

من ٧٥٪ فأكثر: يسكن هذه الفئة٨٢.١ مليون نسمة بنسبة ١٥.٢٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م، وشمل نطاق جغرافي متصل بجنوب شرق الحوض بدول تنزانيا، رواند، وبورندي.

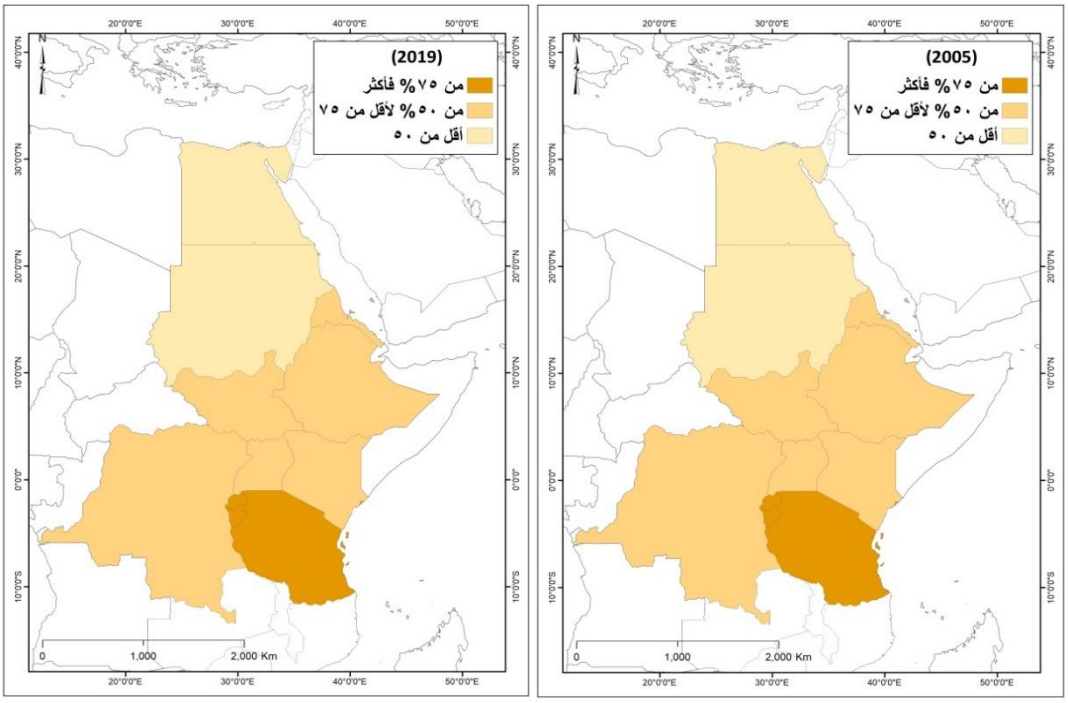

شكل (١٢) معدل المشاركة في القوى العاملة للإناث ١٥ سنة فأكثر بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٩م

- **التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في سوق العمل:**

أبرزت نتائج التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في المشاركة في سوق العمل: أنه تم الحصول على ثلاثة عوامل ذات قيم أعلى من ١.١، وقد تراوحت قيمة الجذور الكامنة لهذه العوامل بين أعلى قيمة للعامل الأول، والتي حققت ٥.٥٣٢ وأقل قيمة للعامل الثالث، والذي سجل ١.٧٧٣، وتبين أيضا أن الجذور الكامنة للعوامل المشتقة تزيد عن الواحد الصحيح، وهو الحد الأدنى أو نقطة التوقف Cut off Point التي يتم على أساسها تحديد العوامل المشتقة، بجودة قياس (KMO) and Bartlett's Test ٠.٦١١، وحققت نسبة تباين مفسر في المتغيرات قدره ٩٠.٠٩٨٪، وهو ما يشير إلى أنه يمكن أن يكون هناك مزيد من العوامل التي تؤثر على متغيرات المشاركة في سوق العمل بدول حوض النيل.

جدول (١٢) التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في المشاركة في سوق العمل.

م	العناصر	التشبعات		
		١	٢	٣
١	العاملون بأجور ورواتب عام ٢٠١٨	0.97		
	العاملات بالخدمات عام ٢٠٢٠	0.93		
	معدل بطالة الإناث من القوى العاملة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عام	0.73		
٢	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عام ٢٠١٩		0.73	
	معدل بطالة الإناث من القوى العاملة عام ٢٠٢٠		0.71	
٣	العاملات بالصناعة عام ٢٠٢٠			0.87
	العاملات في الأسرة ومساهمات في دخلها عام ٢٠٢٠			0.79

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.
a. Rotation converged in 4 iterations.

- **نتائج التحليل التجميعي لمؤشرات التمكين في المشاركة في سوق العمل:**

تم إجراء تصنيف ثلاثي، يصنف القيم المختلفة للمؤشرات المدرجة لكل دولة لثلاث تصنيفات رئيسة لمستوى التمكين في سوق العمل (مرتفع – متوسط – منخفض)، وذلك حسب طبيعة كل مؤشر والقيم التي سجلها في كل دولة، باستخدام التحليل العنقودي Cluster analysis في برنامج التحليل الإحصائي SPSS، ومن دراسة بيانات الجدول (١٣) والشكل (١٣) يتضح أن تصنيف المجموعات يتوافق إلى حد كبير مع نتائج المؤشرات المؤثرة في التمكين في سوق العمل بدول حوض النيل، ومنة يمكن تقسيم دول حوض النيل حسب مستوى التمكين في سوق العمل إلى الفئات التالية:

جدول (١٣) التحليل التجميعي للتمكين في سوق العمل بدول حوض النيل.

البيان	مستوى التمكين	الدول
المجموعة الأولى	**مرتفع**	**بروندي – رواندا – تنزانيا.**
المجموعة الثانية	**متوسط**	**الكونغو – اثيوبيا – كينيا – اوغندا – اريتريا – جنوب السودان.**
المجموعة الثالثة	**منخفض**	**مصر – السودان.**

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل العنقودي Cluster analysis في برنامج SPSS

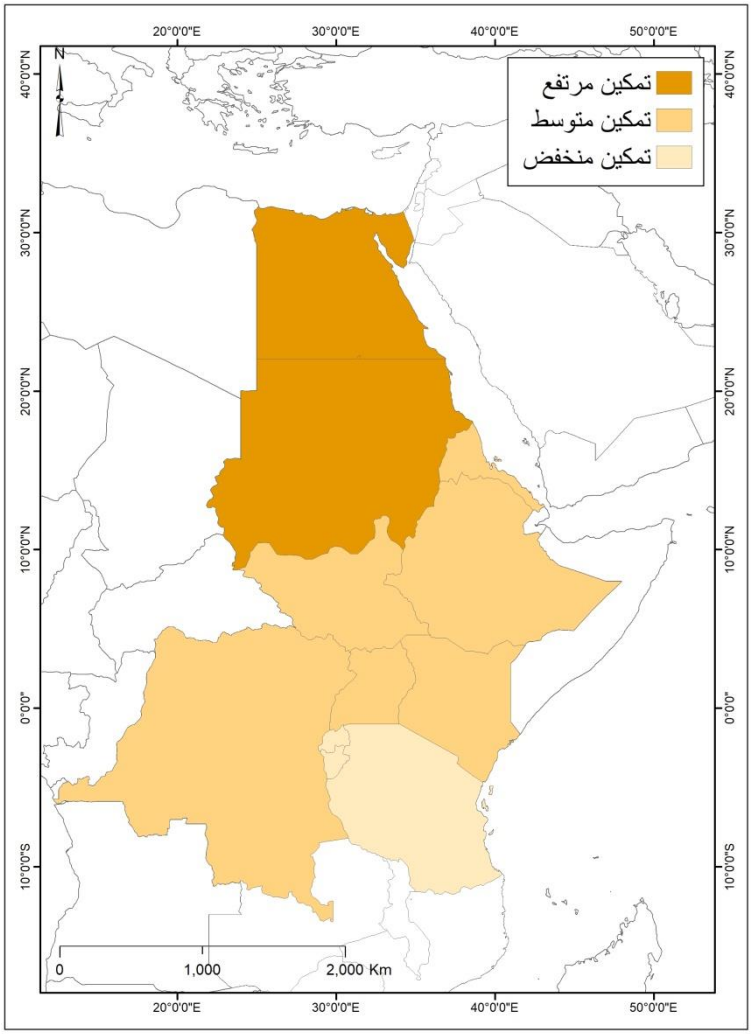

شكل (١٣) مستوى التمكين في سوق العمل بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م

– مرتفع: يسكن هذه الفئة ٨٢.١ مليون نسمة، بنسبة ١٥.٢٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل، وتتوزع في نطاق متصل بجنوب حوض النيل تنزانيا، بورندي، ورواندا.

– متوسط: وتمثلت في نطاق متصل من شرق الحوض إلى جنوبه الغربي في نطاق متصل بدول إريتريا، إثيوبيا، جنوب السودان، كينيا، أوغندا، والكونغو، بجملة سكان ٣١٣ مليون نسمة، بنسبة ٥٨.٢٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل.

– منخفض: يسكن هذه الفئة ١٤٣.٢ مليون نسمة بنسبة ٢٦.٦٪ من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل، في نطاق متصل بشمال الحوض بدولتي مصر والسودان.

رابعًا: رصد أولويات الرعاية لتعزيز تمكين المرأة في دول حوض النيل:

بإجراء الترتيب التراكمي لحجم المشكلات التي تواجه المرأة وفقًا للمعايير المدروسة، باستخدام التحليل العنقودي Cluster analysis في برنامج التحليل الإحصائي SPSS، لرصد أوليات التخطيط والتصدي لهذه العوائق لتعزيز تمكين المرأة، كشفت الخريطة مقدار التباينات المكانية من دولة لأخرى، وهو ما يوضحه الجدول (١٤) والشكل (١٤) ومنه يمكن تقسيم هذه الدول إلى الآتي:

١– **الدول الأفضل حالاً نسبيًا**: انتشرت هذه الفئة في دولتي مصر بشمال الحوض، ورواندا بجنوب الحوض بنسبة ١٨.٢٪ من جملة عدد الدول بالحوض، يقطنهما ١١٣ مليون نسمة بنسبة ٢٠.٩٪ من جملة عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م.

جدول (١٤) الترتيب التراكمي للمشكلات التي تعوق تمكين المرأة في دول حوض النيل

البيان	مستوى التمكين	الدول
المجموعة الأولى	مرتفع	مصر – رواندا.
المجموعة الثانية	متوسط	كينيا – الكونغو – السودان – أوغندا
المجموعة الثالثة	منخفض	بوروندي – إريتريا – إثيوبيا – جنوب السودان – تنزانيا

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات التحليل العنقودي Cluster analysis في برنامج SPSS

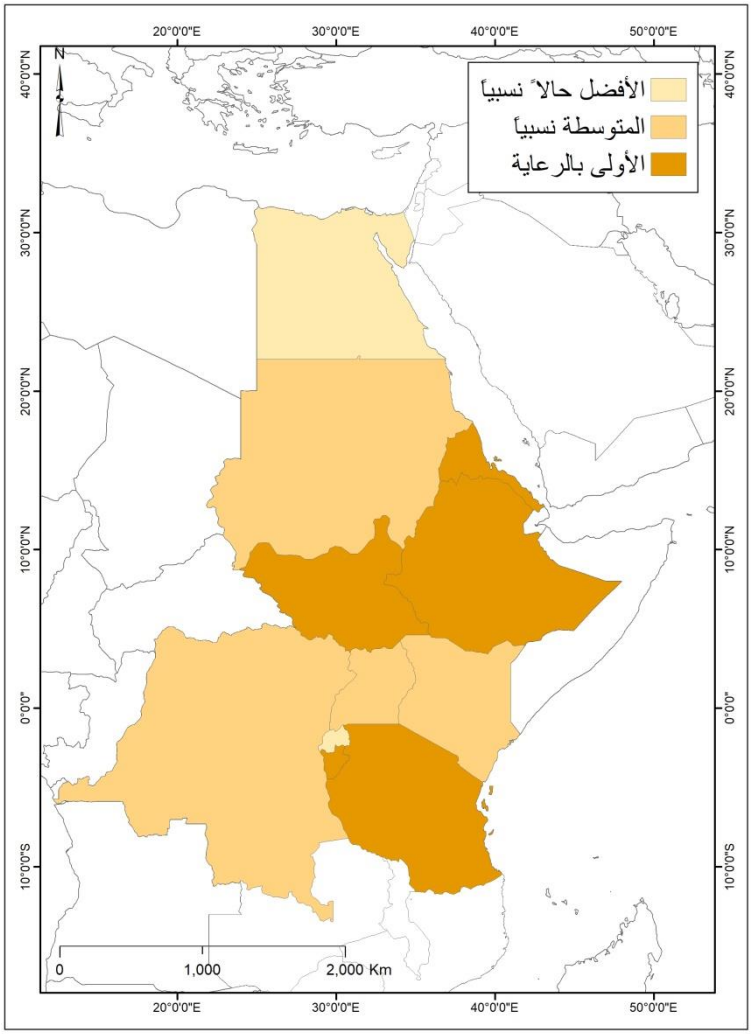

شكل (١٤) الترتيب التراكمي للمشكلات التي تواجه تمكين المرأة في دول حوض النيل.

٢- الدول المتوسطة نسبيًا: توزعت هذه الفئة في أربع دول بنسبة ٣٦.٤٪ من جملة عدد دول الحوض، و يقطنها ٢٢٦.٥ مليون نسمة بنسبة ٤٢.٢٪ من جملة عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م. وتوزعت مكانيًا في السودان، إضافة إلى نطاق متصل في جنوب الحوض بدول كينيا، أوغندا، والكونغو.

٣- الدول الأولى بالرعاية: تواجدت هذه الفئة في خمسة دول بنسبة ٤٥.٤٪ من جملة عدد الدول بالحوض، يقطنها ١٩٨.٨ مليون نسمة بنسبة ٣٦.٩ % من جملة عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م، وانتشرت مكانيًا على شكل نطاقين متصلين؛ الأول بشرق ووسط الحوض بدول إريتريا، إثيوبيا، وجنوب السودان، والثاني بجنوب شرق الحوض بدولتي تنزانيا، وبورندي.

- يتضح من دراسة الشكل السابق أن إريتريا، إثيوبيا، جنوب السودان، تنزانيا، وبورندي هي الدول الأكثر تعرضًا للعوامل المؤثرة في مستوى تمكين المرأة بدول حوض النيل، عكس الحال بمصر ورواندا.

- يكشف الشكل عن معاناة السكان في جميع دول الحوض، على الرغم من اختلاف حدة هذه المعاناة من مكان لآخر، من أسوأ وضع سجل وفقًا للمعايير السابقة في إريتريا، إثيوبيا، جنوب السودان، تنزانيا، وبورندي، إلى أفضل وضع بمصر ورواندا، فحالة عدم تمكين المرأة يترتب عليها العديد من الآثار السلبية، والتي تتنوع ما بين آثار ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية تترك جميعها آثارها السلبية على كل مكونات المجتمع.

- ومن العرض السابق أيضا يتضح أن قدرة المرأة على القيام بدورها كشريك في التنمية يتوقف على ما يتاح لها من فرص التعليم والتثقيف والتأهيل لتوسيع مداركها وتنمية شخصيتها، لتأهيلها للقيام بمسئوليتها تجاه أسرتها والمجتمع الذي تعيش فيه؛ ولذلك يعد تمكين المرأة من بين أهم الأهداف الإنمائية للألفية بما يساعد على سد الفجوة النوعية القائمة بين الذكور والإناث في معظم دول حوض نهر النيل.

خامسا: النتائج والتوصيات:

أ. النتائج:

– يعيش في دول حوض النيل نحو ٥٣٨.٣ مليون نسمة بنسبة ٤١.٣٪ من إجمالي سكان قارة إفريقيا عام ٢٠١٩م، تشكل المرأة نصف هذا العدد تقريبًا في جميع دول الحوض، ويتسم توزع السكان بهيمنة الريف على شكل توزيع السكان بمتوسط ٧٣.٤٪ مقابل ٢٦.٦٪ من إجمالي عدد السكان بالحضر.

– يرتفع معدل النمو السنوي للسكان بدول الحوض (٢.٨٪ سنويًا) عن المعدل سواء بإفريقيا (٢.٦٪ سنويًا)، أو بالعالم (١.١٥٪ سنويًا)، وحققت دول أوغندا، الكونغو، تنزانيا، بورندي، وجنوب السودان معدل نمو سنوي أعلى من متوسط معدل النمو في دول الحوض وفى إفريقيا والعالم، كذلك يتضح أن جميع دول الحوض تصنف بأنها بمرحلة الفتوة الديمغرافية، حيث يقل نسبة دليل التعمير عن ١٥٪، عدا مصر التي حققت نسبة ١٥.٧٪، وبذلك تعد في بداية مرحلة النضج السكاني.

– وفقا لتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٩ فقد سجلت جميع دول حوض النيل قيمة أقل من المتوسط العالمي لقيمة مؤشر التنمية البشرية (0.737)، وسجلت المرأة قيما أقل من الذكور في مؤشر التنمية البشرية، وذلك بجميع دول الحوض.

– اتجه مؤشر عدم المساواة بين الجنسين نحو التحسن بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل ما بين بداية الفترة ونهايتها.

– اتجه معدل الولادات في سن المراهقة – كأحد مؤشري الصحة الإنجابية– نحو الانخفاض بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل، عدا مصر التي اتسم المعدل بها بالثبات النسبي ما بين بداية الفترة ونهايتها.

– اتجه معدل وفيّات الأمهات – كأحد مؤشري الصحة الإنجابية – نحو الانخفاض بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل، ما بين بداية الفترة ونهايتها.

– أظهرت نتائج التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في الصحة الإنجابية الحصول على أربعة عوامل ذات قيم أعلى من ١.١، وقد تراوحت قيمة الجذور الكامنة لهذه العوامل بين أعلى قيمة للعامل الأول والتي حققت ٣.٤٥٦ وأقل قيمة للعامل الرابع، والذي سجل ١.١٤٣، وحققت نسبة تباين مفسر في المتغيرات قدره ٨٧.٤١٨٪، وهو ما يشير وجود مزيد من العوامل التي تؤثر على متغيرات الصحة الإنجابية بدول حوض النيل.

– أظهرت نتائج التحليل التجميعي لمؤشرات التمكين في مجال الصحة الإنجابية تصنيف ثلاثي، يصنف القيم المختلفة للمؤشرات المدرجة لكل دولة لثلاث تصنيفات رئيسة لمستوى التمكين في الصحة الإنجابية (مرتفع – متوسط – منخفض)، وتبين أن تصنيف المجموعات يتوافق إلى حد كبير مع نتائج المؤشرات المؤثرة في الصحة الإنجابية في دول حوض النيل.

– وفى التمكين السياسي اتجهت نسبة المقاعد في المجالس النيابية نحو الارتفاع بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل، ما عدا إريتريا التي اتسمت النسبة بها بالثبات عند نسبة ٢٢٪– ما بين بداية الفترة ونهايتها.

– وبالتمكين التعليمي اتجهت نسبة الذكور الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي على الأقل نحو الارتفاع بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل، ما عدا كينيا التي اتسمت النسبة فيها بالثبات– ما بين بداية الفترة ونهايتها، واتجهت نسبة الإناث الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي على الأقل نحو الارتفاع بالعالم، والدول النامية، وكذلك بجميع دول حوض النيل ما بين بداية الفترة ونهايتها.

– أظهرت نتائج التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في التمكين السياسي والتعليمي: تم الحصول على أربعة عوامل ذات قيم أعلى من ١.١، وقد تراوحت قيمة الجذور الكامنة لهذه العوامل بين أعلى قيمة للعامل الأول، والتي حققت ٣.٦٢٢ وأقل قيمة للعامل الرابع، والذي سجل ٢.٢٣٠، وحققت نسبة تباين مفسر في المتغيرات قدره ٨٥.٢٢١٪، وهو ما يشير إلى أنه يمكن أن يكون هناك مزيد من العوامل التي تؤثر على متغيرات التمكين السياسي والتعليمي بدول حوض النيل.

– وأظهرت نتائج التحليل التجميعي لمؤشرات التمكين السياسي والتعليمي تصنيف ثلاثي، يصنف القيم المختلفة للمؤشرات المدرجة لكل دولة لثلاث تصنيفات رئيسة لمستوى التمكين السياسي والتعليمي (مرتفع – متوسط – منخفض)، وتبين أن تصنيف المجموعات يتوافق إلى حد كبير مع نتائج المؤشرات المؤثرة في التمكين السياسي والتعليمي بدول حوض النيل.

– واتسم معدل المشاركة في القوي العاملة للإناث بالثبات النسبي بدول بروندي، مصر، إثيوبيا، رواندا، السودان، أوغندا، إريتريا، وجنوب السودان. في حين اتسم بالاتجاه نحو الارتفاع بكينيا، والانخفاض بدولتي الكونغو، وتنزانيا. وفى الذكور اتسم المعدل بالثبات النسبي بدول بروندي، مصر، رواندا، تنزانيا، أوغندا، وجنوب السودان. في حين اتسم بالاتجاه نحو الارتفاع بإثيوبيا، كينيا، وإريتريا، والانخفاض بدولتي الكونغو، والسودان.

– حققت مشاركة الإناث بالقوى العاملة معدل مرتفع عن المتوسط العالمي ومتوسط الدول النامية بجميع دول حوض النيل – عدا مصر والسودان – التي اتسم المعدل بهما بالانخفاض الواضح، وذلك بالفترة ٢٠٠٥ / ٢٠١٩م.

– أظهرت نتائج التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في المشاركة في سوق العمل الحصول على ثلاثة عوامل ذات قيم أعلى من ١.١، وقد تراوحت قيمة الجذور الكامنة لهذه العوامل بين أعلى قيمة للعامل الأول والتي حققت ٥.٥٣٢ وأقل قيمة للعامل الثالث والذي سجل ١.٧٧٣، وحققت نسبة تباين مفسر في المتغيرات قدره ٩٠.٠٩٨٪، وهو ما يشير إلى أنه يمكن أن يكون هناك مزيد من العوامل التي تؤثر على متغيرات المشاركة في سوق العمل بدول حوض النيل.

– أظهرت نتائج التحليل التجميعي لمؤشرات التمكين في المشاركة في سوق العمل تصنيف ثلاثي، يصنف القيم المختلفة للمؤشرات المدرجة لكل دولة لثلاث تصنيفات رئيسة لمستوى التمكين في سوق العمل (مرتفع – متوسط – منخفض)، واتضح أن تصنيف المجموعات يتوافق إلى حد كبير مع نتائج المؤشرات المؤثرة في التمكين في سوق العمل بدول حوض النيل.

– في رصد أولويات التخطيط المكاني لتعزيز تمكين المرأة في دول حوض نهر النيل تم إجراء الترتيب التراكمي لحجم المشكلات التي تواجه المرأة وفقا للمعايير المدروسة، ومنة تبين أن الدول الأولى بالرعاية تواجدت في خمسة دول بنسبة ٤٥.٤٪ من جملة عدد الدول بالحوض، يقطنها ١٩٨.٨ مليون نسمة بنسبة ٣٦.٩ % من جملة عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠١٩م، وانتشرت مكانيًّا على شكل نطاقين متصلين؛ الأول بشرق ووسط الحوض بدول إريتريا، إثيوبيا، وجنوب السودان، والثاني بجنوب شرق الحوض بدولتي تنزانيا، وبورندي.

– تبين أيضا أن إريتريا، إثيوبيا، جنوب السودان، تنزانيا، وبورندي هي الدول الأكثر تعرضًا للعوامل المؤثرة في مستوى تمكين المرأة بدول حوض النيل، عكس الحال بمصر ورواندا.

– كشفت الدراسة عن معاناة السكان في جميع دول الحوض، على الرغم من اختلاف حدة هذه المعاناة من مكان لآخر، من أسوأ وضع سجل وفقًا للمعايير السابقة في إريتريا، إثيوبيا، جنوب السودان، تنزانيا، وبورندي، إلى أفضل وضع بمصر ورواندا.

– أوضحت الدراسة أن قدرة المرأة على القيام بدورها كشريك في التنمية يتوقف على ما يتاح لها من فرص التعليم والتثقيف والتأهيل لتوسيع مداركها وتنمية شخصيتها، لتأهيلها للقيام بمسئوليتها تجاه أسرتها والمجتمع الذي تعيش فيه.

ب. التوصيات:

إن تنمية دول حوض النيل كجزء هام ومؤثر من قارة إفريقيا والعالم تعتمد على الإمكانيات التي يتمتع بها، وخاصة المرأة، حيث كان ومازال السعي نحو المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة هو الهدف ١٧ في جدول أعمال أجندة إفريقيا لعام ٢٠٦٣م، وأن يصير الرجال والنساء والفتيان والفتيات على قدم المساواة من حيث التعبير عن الرأي واتخاذ القرارات والتمتع بالسلطات في كافة نواحي حياتهم، ومن هذا المنطلق فإن هناك احتياج لتعزيز تمكين المرأة والعمل على سد الفجوة النوعية القائمة بين الذكور والإناث في جميع دول الحوض، وإن اختلفت حدة هذا الاحتياج من دولة إلى أخرى، حسب ظروف كل دولة.

أولًا: التمكين في مجال الصحة الإنجابية:

– القضاء على زواج الأطفال، وخاصة بدول: الكونغو، أوغندا، تنزانيا، كينيا، وإثيوبيا.

– الحد من وفيات الامهات بجميع دول حوض النيل، وخاصة دول: جنوب السودان، تنزانيا، وبورندي، من خلال الحد من حالات الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها، وتقديم خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بأسعار معقولة بحيث تتمكن فئة الشباب من الاستفادة منها، وهنا يمكن أن يكون لمصر دور داعم في هذا الاتجاه لما

حققته تفوق نوعي وكمي، عبر تقديم هذه الخبرات للنهوض بالمستوى الصحي بدول حوض النيل.

– مساعدة النساء اللاتي لا يستطعن اتخاذ قراراتهن الخاصة المستنيرة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام موانع الحمل، وخاصة في دول: إريتريا، السودان، جنوب السودان، الكونغو، وبورندي.

– السيطرة على أسباب الوفاة الناتجة عن الأمراض المعدية وأمراض الأمومة، وما قبل الولادة والتغذية، وخاصة بدول: جنوب السودان، الكونغو، تنزانيا، أوغندا، وبورندي.

– العمل على زيادة نسبة الحضر، وتوفير البنية الأساسية اللازمة لذلك، وخاصة بدول: بورندي، رواندا، جنوب السودان، إثيوبيا، وأوغندا.

– توفير وسائل منع الحمل للنساء المتزوجات في الفئة العمرية ١٥–٤٩ عامًا، وخاصة بدول: جنوب السودان، إريتريا، السودان، الكونغو، وبورندي.

– العمل على الحد من انتشار سوء التغذية، وخاصة بدول: رواندا، تنزانيا، كينيا، إثيوبيا، والسودان.

– العمل على ضمان عمليات ولادة تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة، وخاصة بدول: جنوب السودان، السودان، إثيوبيا، إريتريا، كينيا، وتنزانيا.

– دعم النساء الحوامل اللاتي لا يتلقين رعاية سابقة للولادة بالخدمات اللازمة، وخاصة بدول: بورندي، تنزانيا، رواندا، أوغندا، كينيا.

– الحد من نسب السكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر، وخاصة بدول: جنوب السودان، بورندي، الكونغو، السودان، ورواندا.

– توفير الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل، وخاصة بدول: بورندي، الكونغو، إريتريا، السودان، جنوب السودان.

– الحد من انتشار مرض السكري بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٧٩ عامًا، وخاصة بدول: السودان، مصر، جنوب السودان، الكونغو، وتنزانيا.

ثانيًا: التمكين السياسي والتعليمي:

– ضرورة دعم المرأة في الحصول على المقاعد في المجالس النيابية، وخاصة بدول: الكونغو، مصر، إريتريا، كينيا، وجنوب السودان.

– ضرورة دعم المرأة وأيضا الرجل في مؤشر الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي على الأقل، في جميع دول الحوض والتي تقل جميعها عن المتوسط العالمي سواء بالإناث أو بالذكور، خاصة بدول السودان، إثيوبيا، تنزانيا، رواندا، بورندي.

– تشجيع تعليم الإناث الشابات في الشريحة العمرية ١٥ – ٢٤ عام، والإناث البالغات في سن ١٥ عامًا وما فوقها وخاصة بدول: جنوب السودان، إثيوبيا، السودان، الكونغو، وبورندي.

– العمل على محو الأمية بشكل عام وبين الإناث بشكل خاص وذلك بدول: جنوب السودان، إثيوبيا، السودان، رواندا، وأوغندا.

– تشجيع الإناث وكذلك الذكور على المواظبة حتى آخر صفوف المرحلة الابتدائية، وخاصة بدول: الكونغو، أوغندا، إثيوبيا، بورندي، ورواندا.

– العمل على الوصول إلى العدالة في توزيع الدخل والارتقاء بمستواه، من خلال تنمية الموارد البشرية عن طريق دعم نفقات التعليم التي تستهدف الأسر الأكثر حاجة، أيضا توسيع نطاق التأمين الصحي ليشمل الفقراء والفئات غير المؤمنة، كذلك العمل على تعزيز التأمين الصحي داخل المدارس، ودعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي، ودعم الفقراء، وتنفيذ سياسات إسكانية للفقراء، ودعم صناديق التنمية

الاجتماعية، وتنفيذ سياسات سكانية ذات معالم واضحة ومحددة، مع وجود الحكم الرشيد، وخاصة بدول: جنوب السودان، رواندا، أوغندا، الكونغو، وكينيا.

– دعم الاقتصاد الوطني لرفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وخاصة بدول: بوروندي، إريتريا، الكونغو، السودان، جنوب السودان.

– تحسين مؤشر الحقوق القانونية، وخاصة بدول: إريتريا، بورندي، جنوب السودان، إثيوبيا، والسودان.

– تطوير المناطق العشوائية بالحضر وتنظيمها ومدها بالخدمات الأساسية والبنية الأساسية اللازمة، وخاصة بدول: جنوب السودان، السودان، الكونغو، أثيوبيا، وأوغندا.

– دعم التعليم وزيادة نسبة الإنفاق العام عليه، وخاصة بدول: جنوب السودان، إريتريا، رواندا، السودان، وأوغندا.

ثالثًا: تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة:

– يجب توجيه الدعم وبقوة للمرأة بمصر والسودان والتي يضعف فيهما معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل كبير.

– زيادة نسب العاملين بأجور ورواتب بالإناث والذكور، وخاصة بدول: بروندي، إريتريا، جنوب السودان، الكونغو، وتنزانيا.

– تشجيع المرأة على العمل بقطاع الخدمات، وخاصة بدول: بورندي، جنوب السودان، أوغندا، الكونغو، ورواندا.

– العمل على تيسير الإجراءات الحكومية الأكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وخاصة بدول: إريتريا، جنوب السودان، الكونغو، السودان، وبورندي.

– العمل على تقليص معدل بطالة الإناث من القوى العاملة، وخاصة بدول: السودان، مصر، جنوب السودان، إريتريا، والكونغو.

– تنمية الصناعة الصغيرة وكثيفة العمالة، وخاصة العمالة النسائية، وذلك بدول: بورندي، كينيا، رواندا، تنزانيا، وأوغندا.

– دعم العاملات في الأسرة والمساهمات في دخلها ويعملن في وظائف عمل حر، وخاصة بدول: كينيا، أوغندا، مصر، الكونغو، وبورندي.

– العمل على حماية العاملات المعرضات للخطر، والعاملات بدون أجر ولحسابهن الخاص، وخاصة بدول: بورندي، إريتريا، جنوب السودان، الكونغو، وإثيوبيا.

الهوامش:

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٠)، تقارير التنمية البشرية؛ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.

- United Nations Development Programme ,Human Development Reports Gender Inequality Index (GII)
http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii (Accessed 1/1/2021).

(٢) البنك الدولي: البيانات، المؤشرات:

The World Bank, Urban population (% of total)
https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS (Accessed .19/2/2021)

(٣) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٩)، الديناميات السكانية ، توقعات سكان العالم

- United Nation, Department of Economic and Social Affairs, Population Dynamics, world Population prospects 2019:
https://esa.un.org/unpd/wpp/Download/Standard/Population/ (Accessed .15/6/2021)

- UNDP (2016) Human Development Report 2016, Human Development for .Everyone, New York, USA. Table 6 P.218 :219

(٤) البنك الدولي: البيانات، المؤشرات:

The World Bank Data:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS (Accessed .4/4/2021)
http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?view=chart (Accessed .4/4/2021)

(٥) يعتمد هذا المؤشر على قياس نسبة السكان كبار السن (٦٥ عامًا فأكثر) إلى عدد السكان صغار السن (أقل من ١٥ عامًا)، ويوصف السكان بالفتوة اذا انخفضت نسبة دليل التعمر عن ١٥٪، وتكون نسبة التعمر متوسطة (مرحلة النضج) اذا تراوحت نسبة الدليل بين ١٥٪ : ٥٩٪، ويستفاد من هذا المؤشر في معرفة نسب كبار السن إلى صغار السن بما يفيد المخططين في توجيه الخدمات الملائمة لهاتين الفئتين المعولتين.

(6) Pew Research Center, (2021) The Future of World Religions, Pew - Templeton, Global Religious Futures project, Washington, USA.

http://www.globalreligiousfutures.org/countries (Accessed 29/6/2021)

(٧) بيانات إريتريا وجنوب السودان غير متوفرة.

(٨) حققت سويسرا المرتبة الأولى عالميًا عام ٢٠١٩ بقيمة مؤشر ٠.٠٢٥، في حين سجلت اليمن المرتبة ١٦٢ والأخيرة بقيمة مؤشر ٠.٧٩٥

(٩) منظمة الصحة العالمية:

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/maternal-mortality/ (Accessed 11/5/2020).

(١٠) بيانات إريتريا وجنوب السودان غير متوفرة.

المراجع والمصادر:

أ. **المصادر:**

١. الأمم المتحدة:

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٩)، الديناميات السكانية، توقعات سكان العالم.

United Nation, Department of Economic and Social Affairs, Population Dynamics, world Population prospects 2019:
https://population.un.org/wpp/Download/SpecialAggregates/EconomicTrading/

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٠)، تقارير التنمية البشرية؛ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين(GII)

United Nations Development Programme, Human Development Reports
Gender Inequality Index (GII)
http://hdr.undp.org/en/indicators/68606#
http://hdr.undp.org/en/indicators/36806
http://hdr.undp.org/en/indicators/89006
http://hdr.undp.org/en/indicators/31706
http://hdr.undp.org/en/indicators/24006
http://hdr.undp.org/en/indicators/23906
http://hdr.undp.org/en/indicators/48706
http://hdr.undp.org/en/indicators/48806
http://hdr.undp.org/en/content/download-data
http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii

٢. منظمة الصحة العالمية:

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/children-reducing-mortality

٣. البنك الدولي: البيانات، المؤشرات:

https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS

https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL.FE.ZS
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW

ب. المراجع العربية:

١. الأحمد، وسيم حسام الدين. (٢٠١٦). التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية.

٢. البنك الدولي (٢٠١٦)، المساواة بين الجنسين أبجديات عمل المؤسسة الدولية للتنمية، صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان الأشد فقرًا، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا– (٢٠٠٤). موقع المرأة في عملية التنمية– تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك.

٤. برنامج الأغذية العالمي (٢٠١٥). سياسة المساواة بين الجنسين ٢٠١٥–٢٠٢٠، مكافحة الجوع في العالم، مكتب الشئون الجنسانية، روما، إيطاليا.

٥. تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦ تنمية للجميع (٢٠١٦)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

٦. صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٧)، العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات لكفالة حقوق الصحة الإنجابية والجنسية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكتب الإقليمي للدول العربية، القاهرة.

٧. عبد الله، علاء سيد محمود (٢٠٠١)، التعليم الابتدائي في مصر: دراسة في جغرافيا الخدمات، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد السابع والثلاثون، الجزء الأول، القاهرة.

٨. عثمان، ماجد (٢٠٠٦)، الزيادة السكانية: منحة ديموجرافية أم محنة تنموية؟، مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، وزارة التخطيط، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة.

٩. عثمان، ماجد، وآخرون، (٢٠٠٦)، تقرير حالة السكان في مصر، مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، وزارة التخطيط، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة.

١٠. فيدوتوف، يوري، (٢٠١٨)، استراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٨- ٢٠٢١)، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، النمسا.

١١. منظمة الفاو (٢٠٠٣)، المؤتمر العام، الدورة الثانية والثلاثون، تقرير عن سير العمل في تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية (٢٠٠٧-٢٠٢٠)، روما، ١١/٢٩- ١٢/١٠، روما.

١٢. نصار، هبة أحمد. (٢٠٠٤). زيادة نسبة المرأة العاملة بأجر في الأنشطة غير الزراعية إلى إجمالي العمالة الأجرية، رؤية عامة لتمكين المرأة المصرية في النشاط الاقتصادي، ملخص، اللجنة الاقتصادية، مؤتمر المجلس القومي للمرأة، مارس ٢٠٠٤، القاهرة.

١٤. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٧)، مفهوم الرجولة: نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين – الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا، برنامج الرجال والنساء من أجل المساواة بين الجنسين، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. المراجع الأجنبية:

1. African Development Bank Group (2016). The State of Gender Equality in Africa: Trends, Challenges and Opportunities, Quality Assurance and Results Department, Gender and Social Development Monitoring Division of the African Development Bank, Abidjan, Côte d'Ivoire.
2. Kimari, W., Otiono, N., Moorsom, T., Rutherford, B., & Tubb, D. (2014). Women's rights and gender equality in Africa. *Nokoko*, *4*, 1-10.
3. Nile Basin Initiative (2012). State of the River Nile Basin, Nile Basin Initiative Secretariat, Nile Basin Trust Fund, Entebbe, Uganda.
4. Nile Basin Initiative (2015). Benefits for women in Nile economic development, Nile Basin Initiative Secretariat, Nile Basin Trust Fund, Entebbe, Uganda.
5. Nile Basin Discourse, one Nile, one family (2012). Fact Sheet on Gender Mainstreaming in Nile Basin, Entebbe, Uganda. https://www.nilebasindiscourse.org/e-resource-center/fact-sheets/214-gender-mainstreaming-in-nile-basin.html
6. Omotosho, B. J. (2015). African Union and gender equality in the last ten years: Some issues and prospects for consideration. *Journal of Integrated Social Sciences*, *5*(1), 92-104.
7. Pew Research Center, (2021) The Future of World Religions, Pew - Templeton, Global Religious Futures project, Washington, USA.

http://www.globalreligiousfutures.org/countries(Accessed 29/6/2021).

8. World Economic Forum (2016). The Global Gender Gap Report, published by the World Economic Forum, Geneva, Switzerland.
9. UNDP (2016). Human Development Report 2016, Human Development for Everyone, New York, USA.
10. UNDP (2020). Human Development Report 2020, The next frontier, Human development and the Anthropocene, United Nations Development Programme, New York, USA.

Empowering Women in The Nile Basin Countries: A Study in Population Geography and Development

Dr. Ahmed Fouad Ibrahim Elmoughazi
Lecturer of Population Geography, Department of Geographical Studies, Institute of Strategic Research and Studies for Nile Basin Countries, Fayoum University.

Abstract:

Achieving gender equality is important in achieving human development, and it ensures that society moves towards improving families, local communities and nations, which will positively affect education, health, production and income levels. Therefore, the Nile Basin Countries Initiative declared its commitment to improving the role of women and building their capabilities, and Promote supportive policies.

The importance of the study stems from the fact that it is an attempt to clarify the challenges that women in the Nile Basin countries face, such as gender inequality and their impact on the development process in the Nile Basin countries.

The study aims to present the demographic situation in the Nile Basin countries, study the indicators of gender inequality, as well as the relationship between the study variables, determine the degree of contribution of the study variables in explaining the levels of development, and then suggest the elements of promoting women's empowerment.

The study depended on the analytical descriptive approach, the regional approach, the statistical method, and cartography method, in addition to the use of many statistical sources for the study.

The study found that Eritrea, Ethiopia, South Sudan, Tanzania, and Burundi are the countries most exposed to the factors

affecting the level of empowerment of women in the Nile Basin countries.

The study recommended the necessity of enhancing the empowerment of women and working to reduce the gender gap between males and females in all the Nile Basin countries, in the fields of: Reproductive health, political and educational empowerment, and women's participation in the workforce.

KeyWords: Women's Empowerment- Gender Equality - The women's quota.

The study depended on the analytical descriptive approach, the regional approach, the statistical method, and cartography method, in addition to the use of many statistical sources for the study.

The study found that Eritrea, Ethiopia, South Sudan, Tanzania, and Burundi are the countries most exposed to the factors affecting the level of empowerment of women in the Nile Basin countries.

The study recommended the necessity of enhancing the empowerment of women and working to reduce the gender gap between males and females in all the Nile Basin countries, in the fields of: Reproductive health, political and educational empowerment, and women's participation in the workforce.

Keywords: women's empowerment, gender equality, the women's quota.